الأمم المتحدة S/PV.6351

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٣٥١

الأربعاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ مين
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤٠ من القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) (S/2010/318)

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2010/325)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-42976 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٤٠ من القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) (S/2010/318)

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2010/325)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وأفغانستان وألمانيا وإيطاليا وباكستان وكندا والنرويج والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي ميستورا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو يطلب فيها دعوته، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/318 التي تتضمن تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٤٠ من القرار ١٩١٧ (٢٠١٠). كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/325، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسفير إرتوغرول أباكان، الممثل الدائم لتركيا، الذي قاد بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان. أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإسبانية): يسعدني سعادة كبيرة أن أراكم، السيد الرئيس، هنا مرة أخرى عقب بعثة المجلس إلى أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح بعض الشيء الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفغانستان والأولويات القائمة في البيئة الأفغانية الراهنة. سأكون أكثر إيجازا من المعتاد بقليل، لأننا حظينا بزيارة أعضاء المجلس إلى أفغانستان. فأعضاء المجلس شهدوا إذا بأم العين الحالة الراهنة هناك وسمعوا عنها بآذانهم. وأود، في ذلك الصدد، أن أشكر المجلس على زيارته. فبعد أكثر من ثلاثة أشهر ويزيد بقليل من تسلم منصبي الجديد، جاءت الزيارة في الوقت المناسب جدا لنا جميعا.

إن هذا العام لهو بالفعل عام حاسم في أفغانستان. وأعتقد أن أيا من الموجودين هنا ممن زار أفغانستان يتملكه الشعور ذاته. أنه عام نحاول فيه جميعا، إلى جانب السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني، التوصل إلى نوع من الاستقرار في الحالة هناك. الجميع يدركون أنه لا يوجد حل عسكري بمفرده للحالة الراهنة في أفغانستان. علينا بذل المزيد، وهذا ما نفعله معا. إن ما نحتاج إليه هو رؤيا سياسية تلبي شواغل الشعب الأفغاني وطموحاته وآماله وتلك العائدة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك الموجودون في المنطقة.

وإنه أيضا عام مكتظ بالأحداث. وبهذا المعنى نحن سائرون في الاتجاه الصحيح. لقد انعقد مؤتمر لندن الذي كان مفيدا جدا. فلقد أسفر عن دعم المجتمع الدولي للسلطات الأفغانية خلال هذا العام الحاسم. وانعقدت أيضا الجرغا الاستشارية للسلام، وكانت كذلك مفيدة للغاية لأنها أتاحت الفرصة للجميع، الأفغان والأجانب، كي يدركوا أن هناك شعورا عاما إزاء كيفية إجراء الحوار بغية ضم المزيد من الأفغان إلى الخيمة الكبيرة التي ضمتنا جميعا وانعقدت الجرغا تحتها. والخطوة المقبلة هي مؤتمر كابول الذي سيحضره العديدون من الوزراء الأجانب. وأعلم أن الأمين العام أكد أيضا أنه سيحضر المؤتمر. والفرصة جيدة جدا لإرساء موطئ قدم.

واسمحوا لي أن أوجز الكلام حول الاتجاه الذي يسلكه منظمو المؤتمر الذين هم بطبيعة الحال الأفغان؛ ونحن نشارك في ترؤسه، إنما هم المسؤولون عنه. المفهوم هو أنه عقد عام بين الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، وعرض لتحقيق تحسن ملموس في المجال الاجتماعي – الاقتصادي. لا يتوقع من المجتمع الدولي تقديم أموال جديدة، وإنما لو شعر بارتياح تجاه هذه الأولويات، قد يُسأل بشكل ثنائي لإعادة ترتيب الموارد المخصصة أصلا لأفغانستان. ومن شأن ذلك أن تكون له مزايا عديدة. إحداها تعزيز مفهوم أفغانستان، ليس بالأقوال فحسب، وإنما بالأفعال الملموسة المتزايدة.

ويشعر الأفغان بذلك شعورا قويا. إنهم شعب فخور، وبرهن على ذلك تاريخيا وأكثر من ذلك هذه الأيام. فهم يحتاجون إلى الشعور بأن المستقبل في الواقع بين أيديهم، وتلك ستكون فرصة طيبة. وإذا اقترحوا هذه البرامج الهامة، فينبغي لهم أن يشعروا أيضا بأنهم قادرون على توليها وأن يكونوا، بطبيعة الحال، في موضع المساءلة عن النتائج. وفي الوقت نفسه، لن يؤدي ذلك إلى مزيد من الضغط على البلدان المانحة التي تشعر حاليا بوطأة التمويل الإضافي، لأنه سيكون هناك في أقصى حال طلب لإعادة ترتيب الأموال الراهنة بشكل ثنائي.

والأمم المتحدة، كما تعلمون السيد الرئيس، تركز الآن على مبادرة الثلاثة زائدا واحدا. لا يسعنا أن نغطي كل شيء، وإذا فعلنا فلن نحدث فرقا أو لن يكون بمقدورنا أن نحدث فرقا. ومجالات الثلاثة زائدا واحدا هي الانتخابات،

والحوار الداخلي والإقليمي، والانخراط الإقليمي البنّاء. وجانب ”زائدا واحدا“ يتعلق باتساق المساعدة، أي مساعدة المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية على تجنب عمليات التداخل والتركيز بصورة أفضل على كفالة عدم تداخل الكميات الهائلة من المساعدات التي تصل إلى أفغانستان.

والانتخابات هي أم جميع المسائل في أفغانستان، وبصراحة لنا جميعا. الانتخابات السابقة لم تكن جيدة، والقول بأنها كانت جيدة هو مبالغة. هذه المرة كلنا نحاول العمل معا كي تكون الانتخابات أفضل – لا أن تكون بغير عيب أو مثل الانتخابات التي يراها المرء في بلدان أخرى لا تواجه التحديات ذاتها، ولكن أفضل. وإن شاء الله ستكون الانتخابات أفضل؛ أولا، لأن الجميع استخلصوا الدروس، وثانيا لأن هناك مزيدا من الرصد داخليا في ما بين الأفغان أنفسهم.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان استطاعت أن تسهم في تحسن رئيسي واحد في العملية. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون – حدثت أشياء كثيرة جدا – أنه في نيسان/أبريل، حصلت صعوبة أسفرت عن مأزق بين مؤسستي الرئاسة واللويا جيرغا، كان باستطاعته أن يوقف عملية الانتخابات. وتمكنت الأمم المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي بأسره في كابول من أن تقترح صيغة لما أسميناه تنفيذ المبادئ التوجيهية للانتخابات، ونيل موافقة الجميع عليها.

ولقد أسفر ذلك عن ثلاث نتائج: أولا، رئاسة جديدة للانتخابات وفريق جديد للمساعدة على إجراء الانتخابات؛ ثانيا، وجود مفوضين دوليين لهم دور يتمثل في عدم اتخاذ أي قرار من جانب لجنة الشكاوى الانتخابية إن لم يكن أي من المفوضين الدوليين موافقا – وهذا عنصر كبير لبعث الطمأنينة ليس وطنيا فحسب، ولكن دوليا قبل كل شيء؛ وثالثا، قرار بشأن دور المرأة. هناك ثمانية وستون مقعدا في البرلمان الأفغاني مضمونة للنساء. وإذا أرادت إحدى النساء أن تتخلى عن مقعدها لأي سبب، مثلما حدث في الماضي، فلن تستبدل برجل، وإنما بامرأة أخرى.

لقد أسفر كل ذلك عن انتهاء المأزق. فالانتخابات ماضية الآن في الاتجاه الصحيح مع ما يلزم من تبديل وتعديل. والمفوضون الجدد يقومون بعملهم. هناك الآن ٢ ٦٧٩ مرشحا منهم ٤٠٠ امرأة. ونعمل أيضا على إنشاء ٦ ٨٣٥ مركزا للاقتراع، و ١٩ ٩٤٢ محطة للاقتراع. وتم تسجيل ٣٠ ٠٠٠ ناخب جديد. إننا نقترب من رقم ١٢,٥ مليون شخص يتوقع أن يقترعوا. لن يكون الأمر سهلا. التحدي الرئيسي سيكون الأمن وهو التحدي الثاني أيضا. إذا شابت الانتخابات مشاكل أمنية مفرطة، قد تشمل النتيجة إغلاق محطات الاقتراع، وحرمان الأشخاص الذين كان بإمكانهم أن يصوتوا من القيام بذلك. علينا أن نراقب الأمر فيما نقترب أكثر من تاريخ الانتخابات بغية أن نتمكن من مساعدة السلطات الأفغانية.

إن السلطات الأفغانية هي المسؤولة عن الانتخابات، مع مساعدة استباقية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. مثال على ذلك يتعلق بعملية فحص السجلات الشخصية. بعض أعضاء المجلس الذين كانوا في كابول شهدوا لحظات توتر تتعلق بعملية الفحص هذه، حيث أن لجنة فحص السجلات الشخصية التي هي هيئة أفغانية خالصة برئاسة وزيري الداخلية والدفاع ومديرية الأمن الوطني لم تتمكن من طرح أي اسم للتدقيق بأمر صاحبه واستبعاده من الانتخابات. ويسعدني أن أكون قادرا على إبلاغ المجلس بأن آخر المعلومات تشير إلى أننا نقترب جدا من وجود ٤٠ شخصا – كنا صفرا – يمثلون مختلف المقاطعات.

وثمة قرار على وشك أن يتخذ الآن. وإذا صح ذلك، سيكون تحسنا كبيرا تجاه الانطباع الذي كان لدينا سابقا بأن

فحص السجلات الشخصية لم يكن باتا بأي حال. سنواجه أوقاتا صعبة بالنسبة إلى الانتخابات. بيد أن بإمكاني أن أخبر المجلس بالتأكيد أنه في الوقت الحاضر، قرارات رئيس اللجنة الانتخابية وأعضاء اللجان الأخرى تبعث على اطمئنان الجميع، بمن فيهم الأفغان الذين شعروا بأن الانتخابات يمكن أن تكون سائرة في الاتجاه غير الصحيح. سنعبر ذلك الجسر عندما نصل إليه، وقد احتاج إلى دعم ومساعدة المجلس إذا واجهنا صعوبات. ولكن في الوقت الراهن الأمور تسير على ما يرام.

إن الحوار هو المجال الآخر ذو الأولوية الذي ينصب عليه تركيزنا. وكما تعلمون فإن تلك المرة الثانية التي تكون فيها العملية بقيادة أفغانية وينبغي أن تظل القيادة أفغانية. غير أن الأمم المتحدة لديها القدرة على مساعدة تلك الأنواع من المناقشات التي قد تجري او الجارية حاليا. وثمة مثال على ذلك، ألا وهو زيارة الحزب الإسلامي إلى كابول، حيث استقبلت الأمم المتحدة بالتنسيق مع الرئاسة أعضاء فريق الحزب الإسلامي لجعلهم يشعرون بأنهم عندما ينتقلون إلى ذلك النوع من الحوار في شكل محادثة بدلا من القتال، فإن المجتمع الدولي يقر بذلك ومستعد لتيسيره.

وبالطبع نتطلع إلى تدابير بناء الثقة التي يمكننا أن نؤدي فيها دورا ونقوم بذلك. كذلك فإن سعادة سفير النمسا منهمك بنشاط في مسألة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وتمكن من عقد بضع مناقشات إبان وجوده في كابول. وسأترك الأمر إليه لإبداء أي ملاحظات ذات صلة بالعناصر الهامة في مسائل بناء الثقة المتعلقة بالحوار في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، فيقر الجميع بأنه لا يمكن تحقيق استقرار جوهري ومستمر ومستدام في أفغانستان ما لم تكن لدينا مشاركة بناءة مستمرة لجميع العناصر الإقليمية، وذوي المصالح وغيرهم. لذلك، وبعد الإذن من مجلس الأمن، أقوم بالسفر إلى عدة بلدان في المنطقة، باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وغيرها – لكي نتأكد من أن بوسعنا الاستماع إلى شواغلهم ومن ثم تيسير مشاركتهم البناءة في الاتجاه الصحيح.

وهناك مبادرات أخرى مفيدة جدا، وإلى حد ما، تقودها بلدان مثل تركيا، وهي نشطة جدا، كما يعرف المجلس. لقد استمعنا مؤخرا إلى أحدث المعلومات ذات الصلة عندما كنا في اسطنبول وأنقرة. وتتضمن هذه المبادرات مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، ومبادرة شنغهاي، وعملية دبي التي أخذت كندا زمام المبادرة في دعمها، ونحن من جانبنا، وعلى أساس الولاية التي أناطها بنا مجلس الأمن، ومبادرة درب الحرير التي تحمل اسما رائعا جدا، ولكنها خارج إطار الروعة. فقد قُصد بها انخراط البلدان التي ليست بالضرورة مرتبطة جغرافيا بأفغانستان ولكن لديها معها روابط تاريخية أو سياسية. أنها تهدف إلى ضمان جعل الجميع في نهاية المطاف جزءا منها بعد أن يمر هذا الوقت العصيب.

ونعمل أيضا على الجانب الاقتصادي للعملية لأن ذلك في بعض الأحيان يفضي إلى الكثير من الحوار. وبالطبع ثمة مثال على ذلك، ألا وهو مسألة المخدرات التي تؤثر بالكثير من البلدان، مثل روسيا وإيران وباكستان، وبصراحة تؤثر فينا كلنا عندما تصل إلى البلدان البعيدة جدا. كذلك توجد مسائل على سبيل المثال، من قبيل النقل والطاقة. كلها تمثل فرصا للحوار الإقليمي الذي قد يعزز فيما بعد من المشاركة السياسية التي ننشدها جميعا.

إن تماسك المساعدة جزء من ولايتنا، ولكنه أيضا جزء من ضرورة كبرى. ومن الأخبار الجيدة أنه لا توجد تناقضات كبيرة. لقد أجرينا الكثير من الدراسة للمسألة في حينها. ولا يوجد حاليا تداخل مفرط أو كبير على الصعيد الثنائي أو على الصعيد المتعدد الأطراف. إن ما يلزم هو تقديم

المزيد من المساعدة للسلطات الأفغانية في قيامها بفعل ما ينبغي لها فعله بشكل صحيح، أي الاضطلاع بنهج متسق للمساعدة تقوم به هي نفسها. ولدينا آلية تسمى المجلس المشترك للتنسيق والرصد ستجتمع في ٨ تموز/يوليه. والكل مشترك فيها. إنني أشارك في رئاستها بالنيابة عن الأمين العام. وتحتاج تلك الآلية إلى إعادة تنشيط.

ثانيا، الفرصة التالية لاتساق المساعدة هي مؤتمر كابول. وإذا جئنا إلى مؤتمر كابول بذلك النوع من العقد الذي أشرنا إليه لتونا – أي فرصة إعادة الموازنة بين الأولويات الثنائية وأولويات الأفغان – فلدى الأمم المتحدة القدرة والمسؤولية للمساعدة في تلك المسألة. وهذا يصبح في حد ذاته شكلا جديدا من أشكال تماسك المساعدة.

وأخيرا وليس آخرا، توجد إمكانية ما يسمى بالانتقال، أي الانتقال من المرحلة العسكرية إلى المرحلة المدنية، خاصة فيما يتعلق بأفرقة إعادة التعمير في المحافظات ومن المدنيين إلى الأفغان. وانطلاقا من هذه الروح تعني لفظة ''أفغان'' دعم وبناء قدرات مكاتبنا الإقليمية ومكاتب المقاطعات البالغ عددها ٢١ مكتبا. وعلى فكرة، كما يعرف المجلس لدينا حاليا ٧٤٢ زميلا دوليا في الميدان؛ و ٩٤٠ وظيفة يشغلها موظفون دوليون و ٦ ٠٠٠ وظيفة يشغلها موظفون وطنيون. لذلك لا نعمل على التقليص.

إن موقفنا هو ببساطة أن نكون متأنين في رسم الدائرة بين الأمن – لقد تعرضنا إلى هجوم بالأمس، وكانت هناك هجمات في الماضي كما يعرف المجلس، كما حدث في تشرين الأول/أكتوبر عندما فقدنا ٥ زملاء – وتواجدنا في الوقت الحالي، وكوننا نتبع نهجا استباقيا، نعمل على زيادة الجودة عندما لا يكون بوسعنا زيادة العدد، ونركز على مناطق ٣ + ١ وليس على جميع المناطق، وفي الوقت نفسه يتوفر الأمن لدينا في أماكن السكن. والهجوم الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر كان على المهاجع. لذلك نهتم جدا بدعم المجلس لمسألة صفقة التمويل التي تجري مناقشتها، ليس لأفغانستان فحسب، ولكن أيضا للعراق كي يشعر زملاؤنا بأنهم لا يلقون معاملة أسوأ من الذين يتواجدون في بيئة أكثر أمنا. ونحتاج أيضا إلى دعم في الدفع قدما نحو حل ممتاز تعرضه حاليا الحكومة الهولندية من خلال السفارة الهولندية للأمم المتحدة لتوفير أماكن سكن آمنة هناك ونعمل على ذلك كله.

والنقطة التالية هي الشراكة. وسيسأل المجلس ومن الصحيح أن يسأل، عن الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – وبعبارة أخرى عن الممثلين المدنيين اللذين تم تعيينهما تقريبا في نفس الوقت الذي عُينت فيه. والجواب القصير هو، ممتازة. ويمكن لأعضاء المجلس أن يسألوهما. ولدينا شعور بالعمل البناء والمشترك. ولدينا الكيمياء الصحيحة. ولدينا ولايات مختلفة وينبغي لنا ذلك. ويتوقع المرء منا ذلك. وفي بعض الأحيان نمثل بلدانا مختلفة أيضا. ونتجاوز ذلك في الأمم المتحدة، فتمثيل العديد من البلدان غير موجود في الناتو أو في الاتحاد الأوروبي. وفي تركيزنا، لدينا أيضا أولويات مختلفة اختلافا طفيفا، وهذا ينبغي أن يكون هو الحال. ولكن الهدف واحد، والتنسيق والرسالة المشتركة هي تحاشي التناقضات في وقت لا يمكننا فيه تحمل حدوث تناقضات. ومن هنا، أود أن أطمئن المجلس، ويخالجني شعور بالسعادة بأن أقول أن العملية تتحرك في الاتجاه السليم، فبينما يحافظ الكل منا على الحياد والنزاهة ولكن مع الإبقاء على احترامنا للولاية التي أناطها بنا مجلس الأمن، وهذا طبيعي وما يتوقعه المجلس منا.

وفي نهاية اليوم، الهدف واحد، أي إحلال الاستقرار في أفغانستان واحترام ثقافتها وتقاليدها وسيادتها ودينها. وهذا ما يفترض بنا القيام به هذه الأيام، بل حتى أكثر من

الماضي، بالنظر لزيادة شعور أبناء أفغانستان والشعب الأفغاني بضرورة أن يمسكوا بزمام مستقبلهم بأنفسهم.

وهذا العام، وخاصة في الشهور المقبلة وعندما أعود إلى هنا، آمل أن يكون بوسعي مرة أخرى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن هذا – وعلينا التحلي بالمرونة. والرسالة التي أحملها أنا وزملائي الذين تطوعوا بالمجيء إلى كابول مفادها أن هذا الوقت هو الذي يتعين فيه علينا جميعا أن نكون مرنين وابتكاريين ونحترم الأولويات الأفغانية. وفي نهاية اليوم، فإن الأفغانيين فقط سيجدون الحلول التي تناسبهم. وهذا هو الوقت لإحراز هذه الخصال الثلاث. ونحتاج إلى مساعدة المجلس إذا ما أردنا الإبقاء عليها.

وأخيرا، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على مجيئكم إلى كابول. لا تعرفون مدى حسن توقيت زيارتكم، ويا له من دعم قوي لمعنويات زملائي، ويا له من أثر شديد تركته تلك الزيارة على أبناء الشعب الأفغاني، ومفاده أن المجتمع الدولي مهتم وملتزم. فهذا هو الوقت الذي لن نتركه فيه لوحده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حاليا أشكر السيد دي مستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباكان ممثل تركيا بصفته رئيسا لبعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البدء أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/318) والممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على الإحاطة الإعلامية الضافية التي قدمها. إننا، بعد المحادثات المكثفة التي أجريناها معه إبان زيارة بعثة مجلس الأمن لأفغانستان، نرحب بهذا البيان الأول الذي يقدمه أمام المجلس. وأرحب كذلك في المجلس بسفير أفغانستان.

أود أولا أن أشارككم انطباعاتي بشأن الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه – وهي فترة هامة، إذ تجئ في أعقاب اجتماع المجلس الاستشاري للسلام وقبيل انعقاد مؤتمر كابول. لقد كانت الزيارة مثمرة حقا بفضل التنظيم الممتاز من قِبَل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبفضل الصدق الذي تحلى به الأشخاص الذين حاورناهم.

لقد أجرينا محادثات موضوعية مع أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية، فاجتمعنا بالرئيس كرزاي ووزير الخارجية، رسول، ورئيس مجلس النواب، السيد قانوني، ورؤساء اللجان الدائمة بالبرلمان وأعضاء الحكومة. وقد شهدت تلك المحادثات تفاعلا متواصلا مع المؤسسات الأفغانية، بما فيها اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان واللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. كما أجرينا مناقشات مفيدة مع أعضاء المجتمع المدني. كذلك زرنا بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتقينا بأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين، بما فيهم الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والناتو والاتحاد الأوروبي. وخلال زيارتنا الميدانية إلى جلال أباد اجتمعنا بالسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والأسر المقيمة في مخيم العائدين.

خلال اتصالاتنا، أكدنا من جديد دعم المجلس لشعب أفغانستان وحكومته والتزامه الثابت بتعزيز السلام والتنمية والاستقرار. كما شددنا على مرامي بعثة مجلس الأمن وراء الزيارة؛ وركزنا بشكل خاص على الدور المحوري للأمم المتحدة في أفغانستان والتضامن مع الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا ومع بعثة الأمم المتحدة. شدّدنا أيضا على ضرورة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ورحبنا بالمشاركة القوية للنساء المرشحات. أكدنا كذلك على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشجعنا السلطات الأفغانية

على مضاعفة جهودها لكفالة سيادة القانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل. أشرنا كذلك إلى ضرورة مكافحة صناعة المخدرات والاتجار بها، وأكدنا على أهمية التعاون الإقليمي.

تلقينا إحاطات إعلامية بشأن مواضيع متفرقة بما فيها التحديات التي تواجه الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ١٨ أيلول/سبتمبر، والوضع الأمني والمصالحة وإعادة الإدماج وأهمية التعاون الإقليمي. ونود أن نشكر السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة على كل الترتيبات التي قاموا بها؛ وسيعد قريبا التقرير الرسمي لبعثة مجلس الأمن.

أستأذنكم الآن، سيدي الرئيس، للإدلاء، بصفتي الوطنية، ببعض الملاحظات حول تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان. إننا نشيد بالتقرير لما يقدمه من صورة مفصّلة للوضع ونتفق مع مضمونه والملاحظات الواردة فيه. كما أرحب بالسيد دي ميستورا الذي عقد اجتماعات مع سلطات بلدي في تركيا قبيل حضوره إلى نيويورك. إننا نثمّن أنشطته وندعمها.

أود أن أبرز ثلاث نقاط هي: تمكين القيادة الأفغانية، والنهج الشامل، والتعاون الإقليمي. أولا، ولّد مؤتمرا اسطنبول ولندن زخما جديدا. إن مفاتيح الفترة القادمة تكمن في ثلاثة عبارات هي الأَفغنة والقيادة الأفغانية والمسؤولية الأفغانية. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم القيادة الأفغانية ويعمل على تمكين الحكومة الأفغانية. ستكون الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ جزءا من تلك العملية. لا بد من وجود عملية سياسية يقودها الأفغان بأنفسهم وعلى الأمم المتحدة أن تشارك في تلك العملية.

ثانيا، ينبغي إبراز أهمية النهج الشامل الذي يغطي الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يقتصر على الوسائل العسكرية. ثمة مجالات أربعة تتطلب عناية خاصة وهي التنمية الاقتصادية الشاملة، وتدريب وتسليح الجيش والشرطة بشكل جيد، والمصالحة الوطنية الشاملة بقيادة الحكومة الأفغانية والتعليم الحديث والنظم العدلية لمكافحة التطرف بشكل فعال.

من المفاتيح الأخرى المرحلة الانتقالية، التي يجب عدم الخلط بينها وبين استراتيجية الخروج. إننا نواصل تعزيز جهودنا المدنية باستمرار، فقد أعلنت تركيا إنشاء فريق تركي جديد لإعادة إعمار المقاطعات في جوزان. سيستفيد الفريق التركي بقيادة مدنية من التجربة الناجحة التي خاضها الفريق الأول في إقليم وارداك. وسيجلب معه قدرة مدنية إضافية، مكمِّلة لجهودنا الإنمائية الحالية في ذلك الصدد.

ثالثا، ينبغي تعزيز التعاون والحوار الإقليميين. لقد استضافت تركيا القمة الثلاثية الرابعة بين تركيا وأفغانستان وباكستان في كانون الثاني/يناير التي كان التركيز فيها على قطاع التعليم. كذلك استضفنا قمة اسطنبول بمشاركة الدول المجاورة لأفغانستان. كان بيان اسطنبول أول تظاهرة إقليمية منذ إعلان كابول في ٢٠٠٢ لإبراز أهمية الملكية الإقليمية، ونحسب أنه يشكل قاعدة صلبة لتعزيز التعاون الإقليمي الذي تم تناوله في مؤتمر لندن.

متابعة لتلك العملية الثلاثية، اجتمع وزراء خارجية أفغانستان وباكستان وتركيا في اسطنبول في ٧ حزيران/يونيه حيث ناقشوا مستوى التعاون الذي تم بلوغه في إطار العملية الثلاثية وآخر المستجدات في أفغانستان، بما فيها المجلس الاستشاري للسلام المنعقد في أوائل حزيران/يونيه ومؤتمر كابول القادم. وستواصل تركيا إسهاماتها الإقليمية باستضافة المؤتمر الإقليمي الرابع للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان بعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

أود، قبل أن أختتم بياني، أن أؤكد أن تركيا تعتبر مؤتمر كابول علامة فارقة في طريق الحوار وفي مواءمة

الاستراتيجيات المدنية والعسكرية نحو رؤية مستقبلية لأفغانستان. وأخيرا، وليس آخرا، نقدم تعازينا في المواطن الأفغاني عضو بعثة الأمم المتحدة الذي قتل مؤخرا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير أباكان على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وأود، بالنيابة عن المجلس، أن أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة، التي قادها السفير أباكان باقتدار، على الأسلوب الذي أدوا به واجباتهم الهامة نيابة عن مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بياني بتقديم الشكر لكم على عقدكم هذه الجلسة وأن أهنئكم على عملكم إبان رئاستكم المجلس لشهر حزيران/يونيه. كما أود أن أشكر الأمين العام على آخر تقاريره (S/2010/318) والممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم – وهي الأولى له منذ توليه مهامه الجديدة.

لقد بذل السيد دي ميستورا وقيادة وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جهودا نموذجية في كابول. ففي أقل من ثلاثة أشهر، أظهر السيد دي ميستورا قدرة فائقة على جمع أصحاب المصلحة كافة، بما فيهم الجهات الفاعلة إقليميا، حول المسائل والمبادئ التي تهم الجميع. إننا ممتنون له على ذلك، وإنني أتطلع إلى التعاون الوثيق معه ومع زملائه في الأعوام القادمة.

تجيء جلستنا هذه بعد أقل من أسبوع من زيارة المجلس إلى أفغانستان، تلك الزيارة التي كان لي شرف المشاركة فيها. وأود أن أتقدم بالشكر لجميع أعضاء المجلس، وبخاصة سفير تركيا، السيد أباكان، على العمل الذي قام به في قيادة البعثة.

لقد حدثت زيارة المجلس في وقت حاسم بالنسبة إلى أفغانستان. لقد كانت فرصة لتقييم الحالة القائمة وللإعداد للمستقبل. والأهم من ذلك أنها كانت أيضا فرصة لتحقيق فهم أفضل لآمال الشعب الأفغاني ومخاوفه وتوقعاته. وكما بيّنا الأسبوع المنصرم، يركز الأفغان على نحو خاص على زيادة دور حكومتهم في عملية إعادة الإعمار والاستقرار، وتوقعاتهم من المجتمع الدولي وكيفية التصدي للتمرد. ونجاحنا في السنوات القادمة سيتوقف على قدرتنا على زيادة إشراك الأفغان في تلك المسائل الهامة.

قبل سبعة أشهر، عرض الرئيس كرزاي جدول أعمال وطنيا شاملا لإعادة إشراك الشعب الأفغاني ولتمكينه من تولي مزيد من المسؤولية عن حُكم بلده وتنميته وأمنه. ووافق عليه فيما بعد المجتمع الدولي في لندن.

إن أفغانستان التي شاهدناها الأسبوع الماضي قد حققت التقدم الملحوظ في الشهور المنصرمة صوب الوفاء بالتزاماتها، الذي ينعكس أيضا في التقرير المعروض علينا اليوم. إن الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، اللذين يعملان الآن بقدرة تشغيلية متزايدة، سيبلغان الحجم والقوة المستهدفين وفقا للوقت المحدد لهما. وبشراكة مع القوات الدولية، بدأنا باستعادة المبادرة من طالبان في بعض الأجزاء الرئيسية من البلد.

وفضلا عن ذلك، يزداد تركيز الحكومة الأفغانية على الكفاءة والفعالية، واتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد وتعزيز سيادة القانون. ومؤخرا دعا الرئيس كرزاي إلى اتخاذ مبادرات لمنع المحسوبية في إعطاء العقود العالية المستوى ولمطالبة رجال الأعمال الذين تربطهم روابط القربى بالمسؤولين الرفيعي المستوى بالكشف عن أصولهم. واتخذت حكومة أفغانستان أيضا خطوات لإعطاء الأولوية للتنمية، بخاصة في القطاع الزراعي، سعيا إلى كفالة اقتصاد مستدام،

وهي تستثمر في المعادن وتنمية الموارد البشرية للنهوض بالازدهار على الأمد الطويل.

وفضلا عن ذلك، فإن مجلس السلام جمع في الشهر الماضي قطاعا عاما عريضا وممثلا للمجتمع الأفغاني حول الرغبة المشتركة في تحقيق الأمن والسلم والعدالة. يشكل المجلس خطوة هامة صوب بناء نهج أفغاني شامل ومتحد تجاه السلم والمصالحة وحدد خطوات ملموسة ستتخذ في ذلك الاتجاه.

وفي نفس الوقت، فإن عملية الانتخابات البرلمانية التي تقودها أفغانستان جارية، بوجود ٢ ٥٧٧ مرشحا، ومنهم ٤٠٦ نساء، لشغل ٢٤٩ مقعدا. ثمة التزام عريض من قِبل اللجنة الانتخابية المستقلة المعادة الهيكلة مؤخرا ولجنة الشكاوى الانتخابية، وأيضا المجتمع المدني والمرشحين أنفسهم بكفالة أن تكون العملية شفافة ومنصفة ولها مصداقية وتتعلم من دروس الماضي. وفي ذلك الصدد، نقدّر المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في توفير الدعم المالي والسوقي وفي مساعدتنا على ضمان الأمن الضروري لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وستكون الانتخابات خطوة هامة على مسار تعزيز مشاركة الشعب الأفغاني في إنشاء نظام ديمقراطي.

وبعد ثلاثة أسابيع، ستعقد حكومة أفغانستان مؤتمر كابول الدولي المعني بأفغانستان، الذي سيسمح لنا بتجديد الشراكة بين المجتمع الدولي وأفغانستان حكومة وشعبا، وببلورة استراتيجيتنا المشتركة وبالشروع في تنفيذ خطط للعمل الملموس. وستشارك في رئاسته أفغانستان والأمم المتحدة وكون الحضور على مستوى وزراء الخارجية، ومنهم ممثلو البلدان والمنظمات الدولية، وأيضا المؤسسات المالية. وهو ليس مؤتمرا لإعلان التعهد بالتبرعات، ولكنه فرصة لتفصيل الأهداف المنعكسة في منهاج العمل الافتتاحي للرئيس كرزاي ونتائج مؤتمر لندن.

ولدى الأفغان آمال واسعة في أصدقائنا وحلفائنا الدوليين وتوقعات كبيرة منهم. وهم يدركون أن أفغانستان ستبقى واقعة تحت الحكم الدموي لطالبان والقاعدة بدون دعم ومساعدة من المجتمع الدولي. وعلى الرغم من ذلك، فإن مما يقلقهم المناقشات الجارية بين حلفائنا الدوليين، وهم قلقون من أن التنمية المستدامة قد يكون من الصعب تحقيقها إذا لم نتحل بالصبر و لم نبد الصمود والالتزام على الأمد الطويل.

إن الشراكة المجددة بين أفغانستان والمجتمع الدولي يجب أن تجسد الاعتراف بأن الثقة والمسؤولية تتساويان في الأهمية بالنسبة إلى جميع الجهات الشريكة، بدلا من أن تكونا حكرا على أي واحد منا. يجب أن نواصل العمل معا على نحو مشترك لتلبية توقعاتنا وتوقعات شركائنا.

ولبناء ثقة الشعب الأفغاني، ينبغي أن توجه الجهود صوب ما يلي: أولا، كفالة التنفيذ العملي لاستراتيجية الانتقال عن طريق بناء القدرات وتمكين الأفغان من تجنب الهدر؛ وثانيا، إعادة إشراك الناس في عملية الانتقال؛ وثالثا، إنهاء التصورات السلبية التي كانت لصالح العدو؛ ورابعا، كفالة التقدم المرئي على الأمدين القصير والطويل. إن مؤتمر كابول وما يليه من الانتخابات البرلمانية سيكونان فرصتين لتحقيق بعض هذه الأهداف، ولكن جهودنا العامة ينبغي أن تستمر وأن تزداد كثافة.

لقد عانى الشعب الأفغاني من العنف والصراع طيلة ما ينيف عن ثلاثين سنة، ويفهم الشعب أن أغلبية أعداءنا الحاليين لا تقودهم الأيديولوجية. لقد جعلت حكومة بلدي من أولوياتها القيام بعملية لإنهاء التمرد وتوطيد الأمن في كل أنحاء البلد.

وأوصت وثيقة نتائج مجلس السلام باتخاذ بضع خطوات صوب عملية شاملة للسلام في أفغانستان من شأنها أن تعيد المقاتلين الأفغان وقادة العدو إلى نسيج الحياة

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأفغانية. لقد بدأت فعلا حكومة أفغانستان بتنفيذ كثير من تلك التوصيات. إننا ننشئ مجلسا رفيع المستوى للإشراف على تنفيذ عملية السلام والمصالحة. وبدأنا أيضا باستعراض سجلات الاحتجاز، بغية الإفراج عن أعضاء طالبان الملقى القبض عليهم بدون توفر بينة وافية، وطلبنا من هذا المجلس تمديد عملية الاستعراض للقائمة الموحدة، ونحن نستعد لتقديم طلب بشطب أولي للأسماء من القائمة.

ولكن لنكن واضحين. لن نضحي بالتقدم الذي أحرز أو بالمبادئ التي يقوم دستورنا على أساسها. سنبدأ المفاوضات مع أي أفغان انقشعت أوهامهم وهم على استعداد لأن ينأوا بأنفسهم عن القاعدة وللمشاركة في بناء أفغانستان يعمها السلم والاستقرار.

إن الشراكة مع الشعب الأفغاني حاسمة بالنسبة إلى التقدم المحرز حتى الآن، وستكون حاسمة بالنسبة إلى نجاح استراتيجية الانتقال الحالية. وكما شوهد في الأسبوع الماضي، ثمة اهتمام قوي، وبعض القلق، فيما بين الشعب الأفغاني ولكن هناك أيضا، في نفس الوقت، قوة التصميم داخل الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني والاعتزاز الذي يشعر الأفغان به بأمتهم العريقة. ونحن نواقون إلى إنشاء حكومة ومجتمع ينصفان ذلك الاعتزاز. وما فتئ المجتمع الدولي صديقا حقيقيا وصامدا تجاه الشعب الأفغاني في ذلك الكفاح، ونحن نتطلع قدما إلى شراكة أوثق ولها قدر أكبر من التجسد والتركيز.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام السيد دي ميستورا بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر السفيرين تانين وأباكان على بيانيهما. وأشكر أيضا زملائي من البعثة التركية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والسيد دي ميستورا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية على جهودهم لضمان نجاح الزيارة التي قامت بها بعثة المجلس إلى أفغانستان.

وبصفة الصين بلدا صديقا مجاورا لأفغانستان، فإنها تتابع عن كثب تطور الحالة هناك. ونود أن نسجل تقديرنا للشعب والحكومة الأفغانية على جهودهما من أجل السلام ونعرب لهما عن تهانينا لعقد مجلس السلام في كابول في ٢ حزيران/يونيه.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، ستشارك الحكومة الأفغانية، مع الأمم المتحدة في كابول، في استضافة مؤتمر دولي بشأن مسألة أفغانستان. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، ستعقد انتخابات برلمانية. وبهذه التطورات، سيكون التعمير السلمي في أفغانستان قد دخل مرحلة حاسمة. وأود أن أركز في بياني على ثلاث نقاط.

أولا، إن تحسين الحالة الأمنية مهمة رئيسية تواجه أفغانستان. ورغم أن الحكومة قد أحرزت بعض التقدم في تعزيز قواتها الأمنية، فإن الحالة الأمنية في أفغانستان قد تدهورت منذ بداية هذا العام بسبب الزيادة الملحوظة في الحوادث الأمنية التي أفضت إلى موت وجرح المدنيين الأبرياء. ولا يعرض هذا التدهور سلامة الشعب الأفغاني وأمنه وثقته في آفاق تحقيق السلام للخطر فحسب، بل أيضا يؤثر بصورة سلبية على أعمال المساعدة التي يقوم بها المجتمع الدولي. وتعرب الصين عن قلقها إزاء هذه الحالة. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية من المجتمع الدولي تقديم الدعم لأفغانستان في تنفيذ المبادرات المختلفة، بما في ذلك استراتيجية الشرطة الوطنية ومساعدة الحكومة الأفغانية في بناء قدرة قواتها الأمنية ومساعدة الحكومة على تولي المسؤولية الهامة عن المحافظة على الأمن والاستقرار في وقت مبكر.

ثانيا، يشكل التعمير الاقتصادي والاجتماعي ضمانة هامة للسلام والأمن الدائمين في أفغانستان. إن الحالة الأمنية الهشة ، والبنى التحتية المتخلفة وانعدام الموارد البشرية قد عطلت التعمير والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان. فهذه الحالة لا تعرقل تحسين حياة الشعب الأفغاني وتؤثر على حماسه للمشاركة في التعمير الوطني فحسب، بل أيضا تعيق الجهود المبذولة للقضاء على التمرد والاتجار بالمخدرات.

ومع زيادة المجتمع الدولي لدعمه في المجال الأمني والمساعدة في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان، فإنه ينبغي أيضا أن يولي اهتماما كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وأن يدعم بصورة فعالة الحكومة الأفغانية في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية ويشجعها على الاستفادة الكاملة من المساعدة الدولية في بناء قدرتها من أجل التنمية. ونأمل أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بتقديم اقتراحات وتوفير المساعدة في هذا الصدد.

ثالثا، إن ممارسة الملكية من جانب الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني ضمانة هامة لنجاح التعمير السلمي في أفغانستان. وتتوفر لأفغانستان ظروف وطنية فريدة، واستراتيجية خاصة للتنمية وتواجه العديد من الصعوبات الحادة في عملية الإنعاش والتعمير. ولدى توفير المساعدة لأفغانستان من أجل الإنعاش والتعمير، يتعين على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة أفغانستان، ويشجع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني على الممارسة الكاملة للملكية واختيار نظام الحكم ودور التنمية وفقا للظروف الوطنية.

وسيُعقد مؤتمر كابول الدولي المعني بأفغانستان في ٢٠ تموز/يوليه. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأطراف المعنية من المجتمع الدولي بالاستماع بشكل تام لآراء لأفغانستان، واعتبار أفغانستان منطقة إنمائية ذات أولوية، وأن يتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الخطوة التالية من تقديم المساعدة لأفغانستان.

لقد قام الرئيس الأفغاني كرزاي بزيارة ناجحة إلى الصين في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس هذا العام، وقام خلالها رئيسا بلدينا بتبادل معمق للآراء بشأن العلاقات الثنائية والحالة الإقليمية وتوصلا إلى اتفاق واسع النطاق. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها أفغانستان لتعزيز عملية التعمير السلمي وستقوم، كما فعلت دائما، بتقديم المساعدة للحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني قدر استطاعته، وتزيد من تعزيز التعاون الثنائي في مجالات مثل الاقتصاد والتكنولوجيا والتدريب والتجارة. ونتمنى كل التوفيق للمؤتمر الدولي المعني بمسألة أفغانستان المزمع عقده في كابول، ويحدونا الأمل في أن يتمكن الشعب الأفغاني، من خلال الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر، من زيادة تعزيز وحدته وأن يتوصل إلى تفاهم مشترك وأن يمضي قدما في عمليتي السلام والمصالحة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الممثل الخاص دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتركيز على الدعم المتواصل الذي تقدمه حكومة بلدي للدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان. ونشعر بالامتنان العميق لاستمرار عزم وشجاعة الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذين أثبتوا التزامهم العميق بمساعدة الأفغان على تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات الديمقراطية في وجه تحديات هائلة. ونشعر بمزيد من الامتنان لمشاهدة عملهم وما يواجهونه من تحديات بصورة مباشرة في الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى أفغانستان في الأسبوع الماضي.

لقد عززت زيارتنا دعمنا القوي للممثل الخاص دي ميستورا وفريقه اللذين يساعدان حكومة أفغانستان على مواجهة أهم وأصعب تحدياتها. إن عملهما الحيوي بحاجة إلى موارد، لا سيما الموظفين ذوي الخبرات والأكفاء وأصحاب الخبرة التقنية الواسعة النطاق. وأنا ممتنة للممثلين الخاصين في الأمانة العامة على عملهم لضمان ملء الشواغر ذات الأولوية في أفغانستان. وأهيب بمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تواصل التحرك بصورة فعالة وابتكارية لنشر الموظفين المطلوبين في أفغانستان.

وخلال زيارتنا التي استغرقت ثلاثة أيام ونصف، شاهد مجلس الأمن شعبا أفغانيا فخورا وذا عزيمة يعمل معا في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والوزارات الحكومية لبناء مستقبل دائم لبلده. وعندما جلسنا مع الطلاب الأفغان الشباب في مخيم إعادة توطين اللاجئين، وصفوا لنا ميراثهم المؤلم من ثلاثة عقود من الحرب، لكنهم أيضا تكلموا بصورة مقنعة عن قدرتهم على تشكيل مستقبل أفغانستان السياسي والاقتصادي. لقد كانت قدرتهم ملهمة، وستكون هذه القدرة الاحتياط الحاسم لأفغانستان بينما يواجه البلد تحديات هذا العام.

إن أفغانستان والمجتمع الدولي يدخلان مرحلة جديدة من شراكتنا في الطريق إلى تولي الأفغان زمام أمورهم بصورة كاملة. ونتيجة لذلك، ركز مجلس الأمن رحلته على هذه العناصر التي ستتيح للشعب الأفغاني ممارسة السيطرة التامة على مصيره، واختيار حكومته، والشروع في حوار بشأن الصراع، وتعزيز قدرته على توفير الأمن وتشجيع التنمية الاقتصادية والسياسية.

وفي إطار هذه المشاورات، نظر المجلس بتعمق في التحضيرات الجارية للانتخابات التشريعية التي من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر. ونرحب بالقيادة الجديدة للجنة الانتخابية المستقلة وإعادة تشكيل لجنة الشكاوى الانتخابية. وتكلمت قيادة اللجنة الانتخابية المستقلة عن الدروس المستفادة من انتخابات عام ٢٠٠٩ وعن عزمها على تحسين مصداقية الانتخابات القادمة. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة زيادة الأمن في مراكز الاقتراع، ولاحظت أنها لا تخطط لافتتاح محطات اقتراع في المناطق غير الآمنة. وبالمثل، ركز قادة لجنة الشكاوى الانتخابية على التزامهم بالتصرف باستقلالية. وشددت الولايات المتحدة، من جانبها، على أهمية استعداد الأمم المتحدة لتوفير الدعم التقني والتشغيلي لتلبية احتياجات اللجنتين.

وقام الممثلون الأفغان وقادة الحكومة بتقديم إحاطات إعلامية للمجلس عن جهود المصالحة وإعادة الإدماج التي يقودها الأفغان والرامية إلى سحب قادة التمرد والمقاتلين من ميدان المعركة. وشدد الرئيس كرزاي وآخرون في هذا السياق على أهمية رفع الأسماء من قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧. وبالتشاور مع أعضاء اللجنة الآخرين، نجري استعراضا شاملا لجميع الأفراد والكيانات المدرجين في اللجنة بدون استثناء، ونقرر على أساس كل حالة على حدة ما إذا كان إدراج أسمائهم في القائمة ما زال سليما. وما زالت الولايات المتحدة تؤيد رفع أسماء عناصر حركة طالبان التائبين الذين يقطعون صلاتهم مع القاعدة ويلقون أسلحتهم ويقبلون بالدستور الأفغاني من القائمة. كما تواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا في اللجنة وفي الحكومة الأفغانية لكفالة أن يكون بوسع نظام ١٢٦٧ إدراج الأفراد في القائمة بفعالية ودقة ورفع أسمائهم منها حسب الاقتضاء.

وخلال الزيارة، أكد أعضاء مجلس الأمن لشركائنا الأفغان أن تقديم حكومة أفغانستان لمعلومات موثوقة عن كل فرد تنظر لجنة القرار ١٢٦٧ في رفع اسمه من القائمة الموحدة أمر حيوي وعاجل. ونتطلع إلى تلقي تلك المعلومات.

كما لمس المجلس الجهود الكبيرة التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لبناء جيش وطني متعدد الأعراق. وزار المجلس مركز التدريب العسكري في كابول للتحدث مع المدربين من القوة الدولية والمدربين الأفغان. وأُتيحت لنا الفرصة لرؤية مجندين جدد في الجيش الوطني الأفغاني من جميع أنحاء البلد. وعلمنا أن عدد المجندين قد زاد، وكذلك عدد المدربين الدوليين. وفضلا عن ذلك، يتم حاليا تدريب الجنود الأفغان واختبارهم وفقا لمعايير ملموسة. ويجري تعزيز فيلق ضباط الصف ذي الأهمية الحاسمة.

ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فثمة حاجة إلى مزيد من المدربين للوفاء بتعهدات الناتو القائمة، وكذلك لسد الفجوات. وبناء قوات أمن أفغانية قادرة وقائمة بذاتها أمر حاسم لتسليم الملف الأمني للقيادة الأفغانية على نحو مستدام وذي مغزى.

كما شهد أعضاء المجلس جهود الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين الأفغان العائدين إلى مخيم الشيخ المصري لإعادة التوطين. وأطلعنا فريق تعمير المقاطعات في جلال آباد على السبل التي يقيم بها المسؤولون المدنيون شراكات مع الأفغان لإعداد وتنفيذ مبادرات هامة بشأن الحوكمة والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون والزراعة. ولهذه الجهود المتعددة الأطراف والثنائية لبناء زخم اقتصادي وسياسي بعد الأعمال العسكرية أهمية حاسمة لنجاح استراتيجيتنا في الأجل الطويل. ولكفالة فعالية جهود المجتمع الدولي، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة تعزيز تنسيق الجهود ووحدتها.

وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها للممثل الخاص دي ميستورا ولفريق الأمم المتحدة وللوفد التركي على تنظيم زيارة فعالة إلى أفغانستان، وللقوة الدولية للمساعدة الأمنية والناتو على ما يقدمانه من دعم ومساعدة أمنية. ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع الممثل الخاص لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مساعدة الأفغان على تحويل مجتمعهم وتعزيزه وكفالة أمنهم بأنفسهم.

وختاما، أود أن أعرب عن شكرنا العميق للرئيس كرزاي وللسفير تانين ولبقية الحكومة الأفغانية، بما في ذلك قوات الأمن الأفغانية، على استضافة هذه الزيارة المثمرة وعلى كرم الضيافة الشديد.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضا الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على الإحاطة الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها في صباح هذا اليوم. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره هو وجميع الذين جعلوا بعثة المجلس إلى أفغانستان ممكنة، وهم: أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والحكومة والبرلمان والمجتمع المدني في أفغانستان؛ وبالتأكيد، القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وأرجو من السفير تانين إبلاغ تقديرنا العميق للرئيس كرزاي وزملائه في الحكومة.

وكما أوضح السفير أباكان بصورة جلية في بيانه الاستهلالي، فإن الزيارة كانت مفيدة تماما ليس لأعضاء الوفد فحسب، ولكن لعمل المجلس مستقبلا بشأن أفغانستان أيضا. ونحن ممتنون للغاية للوفد التركي على العمل الممتاز الذي قام به في تنسيق هذه الزيارة.

عندما ناقش المجلس مسألة أفغانستان في آذار/مارس، شددت على الحاجة إلى مواصلة عملية ''أفغنة'' جهود معالجة القضايا في البلد. وفي مؤتمر لندن، التزمت الحكومة الأفغانية بتعزيز جهودها نحو تحقيق ''الأفغنة''. ووافق المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

ويبدو أننا نمضي في المسار الصحيح حتى الآن. وتتحرك الجهود على الجانب الأفغاني في هذا الاتجاه في مجالات مثل تعزيز المصالحة والدمج والتحضير للانتخابات

وكفالة اتساق المعونات وتنسيقها. ويُحرز تقدم كبير في بناء القدرة الأمنية الوطنية بدعم قوي من القوة الدولية للمساعدة الأمنية. والدعم الدولي يقوم بدوره. وعلى سبيل المثال، مددت الحكومة اليابانية لستة أشهر أخرى دعمها لكشوف رواتب جميع أفراد الشرطة الأفغانية، حيث قدمت مبلغ ١٨٠ مليون دولار إضافي لذلك الغرض. ومن خلال هذه المساعدة، فإننا نساعد على تحسين قدرة الشرطة الأفغانية، وهي أمر أساسي للأمن في الأجل الطويل.

وكان من بين التطورات الهامة انعقاد مجلس السلام في أوائل الشهر الحالي. وأهنئ شعب أفغانستان على المناقشات البنّاءة التي جرت في المجلس. وقد آن الأوان الآن لكفالة وضع خطة ملموسة للمصالحة والاندماج، استنادا إلى الرغبات التي عبر عنها المشاركون في المجلس. وندعم قيادة الرئيس كرزاي بهذا الخصوص.

وترحب اليابان بالمبادئ الأفغانية بخصوص برنامج إعادة الإدماج، والتي تتماشى مع الدستور الأفغاني، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، وتدعم هذه المبادئ. وتشجعنا جهود السلطات الأفغانية لوضع تفاصيل برنامج إعادة الإدماج ليتسنى اعتماده في مؤتمر كابول المقبل. وعند تدشين البرنامج، فإن اليابان على استعداد لدعمه ماليا عبر الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج وتدعو غيرها من الدول الأعضاء إلى دعم البرنامج بصفة عامة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لاضطلاع بعثة الأمم المتحدة بدور فعال وبنّاء في مساعدة السلطات الأفغانية على تعزيز الحوار والمصالحة، بما في ذلك في تصميم برنامج السلام والإدماج الذي يجري إعداده حاليا. ونأمل أن تواصل البعثة القيام بدور هام في عملية السلام والإدماج.

وسيكون المؤتمر المقبل في كابول معلما رئيسيا ليس من منظور أهميته السياسية فحسب، ولكن من حيث موضوعه أيضا. ومن المنظور السياسي، من المهم عقد هذا الاجتماع على المستوى الوزاري على التراب الأفغاني في وقت نشدد فيه على أهمية ”أفغنة“ جهود بناء الدولة. ومن الناحية الموضوعية، يُنتظر أن يناقش المؤتمر كيفية تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر لندن. وهو أيضا فرصة هامة لإعادة تأكيد الاتفاق بين الحكومة والشعب. واليابان مستعدة للإسهام في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك من خلال النقاش في المجلس المشترك للتنسيق والرصد، بغية خروج المؤتمر بنتائج مثمرة.

وقد أكد جميع من قابلناهم في أفغانستان أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكتسي أهمية حاسمة للاستقرار في ذلك البلد. ونؤيد النهج الذي تتبعه بعثة الأمم المتحدة في التشديد على وظيفة الحكومة الأفغانية في تنسيق المعونة الإنمائية والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن كفالة اتساق المعونة. وخلال بعثة مجلس الأمن، أثار إعجابي التصميم القوي للقادة الحكوميين على تولي المسؤولية عن تحديد الأولويات في مجموعات التنمية الوطنية كافة وتنسيق المساعدة الخارجية وفقا للأولويات المحددة في المشروع. واليابان، بوصفها أحد المانحين الرئيسيين، ستدعم المواءمة مع الأولويات الأفغانية باعتبارها مبدأ رئيسيا. وسنضع في اعتبارنا تماما الأولويات الوطنية المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، مثل التنمية الزراعية الريفية وتطوير القدرات والتنمية البشرية والبنية الأساسية والطاقة.

وفي الوقت ذاته، وكما أكد رئيس الوزراء ناوتو كان للرئيس كرزاي، فإن من الضروري أن تقود الحكومة الأفغانية خطانا وأن تواصل اتخاذ خطوات ثابتة في التصدي للفساد ولكفالة الحوكمة الرشيدة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

وبخصوص الانتخابات البرلمانية، من الضروري كفالة نزاهة وشفافية العملية مع احترام الملكية الأفغانية. ويجب أن تكون العملية تحت قيادة أفغانية وأن تدعمها بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والأمن شاغل رئيسي في إنجاز عملية انتخابية شاملة للجميع. ونقدر بشدة عمل السيد دي ميستورا بفعالية مع الرئيس في الموافقة على المبادئ التوجيهية الانتخابية والدور الاستباقي الذي يواصل القيام به في دعم اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. ونأمل في أن تتيح الانتخابات للرجال والنساء الأفغان فرصة جيدة للمشاركة في بناء بلد ديمقراطي وأن تحقق الإسهامات التي تقدمها اليابان والدول الأعضاء الأخرى الكثيرة لدعم هذه العملية الأهداف المرجوة منها.

وقد قام الرئيس كرزاي بزيارة رسمية لليابان في المدة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، أي قبل زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان مباشرة. وأعادت اليابان، عبر عدد من الاجتماعات، التأكيد على علاقاتها الثنائية القوية تاريخيا مع أفغانستان، وبعثت كذلك برسالة واضحة. وقد وعد الجانب الياباني بدعم جهود أفغانستان لبناء الدولة. والتزم الجانب الأفغاني ببذل قصارى جهده لمعالجة مختلف المسائل المعلقة، بما في ذلك مكافحة الفساد. وبالنسبة لرئيس وزراء اليابان الجديد، السيد كان، كان هذا أول اجتماع له مع نظيره الأفغاني، واغتنم الفرصة لإعادة تأكيد التزام اليابان تجاه أفغانستان، كما يشهد على ذلك برنامج مساعداتها البالغ حجمه ٥ بلايين دولار على مدى ٥ سنوات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير للرجال والنساء العاملين في البعثة. لقد رأينا بأنفسنا الظروف الصعبة التي يعملون فيها والتضحيات الشخصية التي يقدمونها. ونحن ندعم البعثة ونساندها، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع البعثة حتى يتسنى للمجلس أن يوفر أفضل دعم ممكن لعملها القيّم.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/318) والممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية المستفيضة هذا الصباح. كما أود أن أرحب بعودة السفير تانين إلى مجلس الأمن. وكما قال آخرون، جاءت زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان في الوقت المناسب، وأود أن أشكر السفير أباكان على قيادته للبعثة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأمانة المجلس على تنظيمهما للزيارة.

لقد كان نطاق التحدي واضحا لنا جميعا، شأنه شأن أهمية مجتمع دولي متحد يدعم حكومة أفغانستان. وأكد المجلس هذا الدعم للرئيس كرزاي، ورحب بعلاقة العمل القوية بين حكومته والأمم المتحدة. وأنا واثق أن زملائي حول هذه الطاولة سيتفقون في الرأي بأن تركيز البعثة على الاضطلاع بولايتها، وقيادة ستيفان دي ميستورا، كانا مثيرين للإعجاب. ورأينا موظفي الأمم المتحدة يعملون في ظل أصعب الظروف. وما برحت الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في الجهود الدولية بشكل عام، ونحن نؤيد تماما تركيز الممثل الخاص على الأولويات الأربع ”١+٣“ الانتخابات، إعادة الإدماج والمصالحة والتعاون الإقليمي، فضلا عن اتساق المعونة.

وكما أفاد الأمين العام، فإن الحالة الأمنية خطيرة. وقد علمنا بحزن أمس نبأ وفاة زميل من الأمم المتحدة، قتله مسلح في كابول. ونتقدم بخالص تعازينا لأسرته وللأمم المتحدة.

إن تزايد هجمات الجماعات المتمردة على المدنيين مصدر قلق حقيقي. إن ازدياد عدد الحوادث التي تنطوي على الأجهزة التفجيرية الارتجالية إلى الضعف تقريبا وارتفاع عدد الاغتيالات السياسية المستهدفة يهدد الأفغان العاديين. ولذلك، فإن الالتزام الدولي بزيادة الدعم لتدريب الشرطة

مهم. وستواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية العمل لحماية السكان المدنيين من المتمردين ولبناء قوات أمن وطنية أفغانية بأسرع ما يمكن. وكما قالت السفيرة رايس، شهدنا مثالا مثيرا للإعجاب لهذا التدريب الأسبوع الماضي في كابول – في تلك الحالة تحديدا تمكن القوات البريطانية المدربين الأفغان من تدريب المجندين الأفغان الجدد. وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بعث قادة مجموعة الثمانية إشارة جماعية بأنهم يريدون أن تضطلع قوات الأمن الأفغانية بمسؤوليات متزايدة عن الأمن في غضون ٥ سنوات. وفي ستة أشهر حتى آذار/مارس، زاد قوام الجيش الوطني الأفغاني بحوالي ٢٠ في المائة، مع انضمام أكثر من ١٧ ألفا إلى صفوفه. وسنواصل العمل مع الأفغان لوضع الأساس لنقل المسؤولية الأمنية عن المحافظات والمقاطعات للسيطرة الأفغانية بمجرد أن يصبحوا جاهزين.

وكما قال الممثل الخاص، لا يمكننا النجاح في أفغانستان عن طريق انتهاج استراتيجية عسكرية فقط. ولهذا السبب ندعم نشوء عملية سياسية بقيادة أفغانية تستجيب لشواغل الأفغان من كل الأطياف، فضلا عن الشركاء الرئيسيين لأفغانستان. إن مؤتمر كابول في الشهر المقبل مهم. ونتطلع إلى أن تقدم حكومة أفغانستان خططها التفصيلية وتظهر تقدما ملموسا في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في لندن. ويسرنا أن نرى الأمم المتحدة تشارك في رئاسة هذا الحدث، ونتوقع بعد ذلك إحراز المزيد من التقدم في ما يتعلق بالتزامات لندن وكابول بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، بعد عام من تنصيب الرئيس كرزاي. ونأمل، بصفة خاصة، أن نرى خطة عمل واضحة لتحسين الحوكمة والتصدي للفساد. وهذه مجالات انشغال رئيسية بالنسبة للأفغان، أبرزها المشاركون في المجلس الاستشاري للسلام في وقت سابق من هذا الشهر.

وفي ما يتعلق بإعادة الإدماج والمصالحة، نأمل أن تطلق الحكومة الأفغانية البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج قبل مؤتمر كابول، لتمكين المانحين من ترجمة التعهدات إلى التزامات ثابتة. وسيكون لهذا دور رئيسي، بعد نجاح المجلس الاستشاري للسلام، في تحديد مسار سياسي ومصالحة أوسع نطاقا.

وأخيرا، نحن لا نقلل من شأن التحديات المتبقية أمام حكومة أفغانستان، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. لكن المملكة المتحدة تبقى ملتزمة بثبات بتحقيق هدف بناء أفغانستان تنعم بالأمان والاستقرار والازدهار، وسنواصل الاضطلاع بدورنا الكامل في المساعدة في تحقيق هذا الهدف.

السيد سلام (لبنان): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى كل التحضيرات التي قام بها لإنجاح زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير أباكان على إحاطته الإعلامية عن البعثة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى أفغانستان للاطلاع على الأوضاع عن كثب والتعبير عن دعم الحكومة الأفغانية ودور الأمم المتحدة، وقبل ذلك كله، أشكره على حسن قيادته وإدارته مع مساعديه لهذه البعثة.

واسمحوا لي الآن أن أبدي الملاحظات التالية. نجدد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونؤيد أنشطتها في دعم الحكومة الأفغانية، خاصة في مجال المساعدة الانتخابية والمصالحة الوطنية والتعاون الإقليمي وحقوق الإنسان. ونطالب بتعزيز التنسيق بين البعثة وباقي القوات الدولية المتواجدة في أفغانستان.

ونشدد على أن يكون للحكومة الأفغانية دور قيادي في الأمن والسياسة والاتصال، وأن تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور المساعدة والمساندة لتمكين الشعب الأفغاني من تولي أموره بذاته تدريجيا، تعزيزا لسيادة أفغانستان واستقلالها. ونعبر عن قلقنا إزاء عدم تحسن الحالة الأمنية وازدياد الهجمات ضد الأهداف المدنية والقوات الدولية.

وإذ ندين العمليات الإرهابية التي تحصل في أفغانستان، فإننا نشير إلى الترابط القائم بين نشر الأمن وتحقيق التنمية، وإلى ضرورة معالجة أسباب الصراع، ولا سيما عبر العملية السياسية، وعدم كفاية الوسائل العسكرية والأمنية وحدها للتوصل إلى حل. كما نشدد على محاربة تجارة المخدرات علما بأن هذه التجارة غير المشروعة تترابط مع تمويل الأنشطة الإرهابية.

ونرحب بتصميم الحكومة الأفغانية على تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج، وباستضافتها المجلس الاستشاري للسلام في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه، وقد شارك فيه مئات المندوبين من العديد من أطياف المجتمع الأفغاني. وصدر عنه ما سمي ”برنامج السلام وإعادة الإدماج“، ولكننا نشدد بالمقابل على ضرورة استمرار جهود المصالحة وعدم توقفها عند الاجتماع المذكور وكذلك العمل الحثيث على أن تكون هذه المساعي أكثر شمولا في تمثيل القوى السياسية الأفغانية. ولا شك أن ذلك يتطلب رؤية ومقاربة خلاقة، كما أشار إلى ذلك السيد دي ميستورا في إحاطته الإعلامية.

نرحب بجهود الحكومة والمؤسسات الانتخابية الأفغانية المتعلقة بالتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ١٨ أيلول/سبتمبر. ونتطلع لأن تكون هذه الانتخابات أكثر شفافية ونزاهة من الانتخابات الرئاسية السابقة. ونعبر عن ارتياحنا جهة ما ذكره تقرير الأمين العام (S/2010/318) حول حيوية اللجنة الانتخابية المستقلة واضطلاعها بأنشطتها بشكل مستقل، إلا أننا نجد من المفيد، لا بل من الضروري، إدخال إصلاحات إضافية شاملة وطويلة الأمد على القانون الانتخابي والاستفادة من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

ونشير إلى أهمية تضافر الدعم الدولي والإقليمي لمساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والازدهار، وإلى ترابط وضع أفغانستان مع محيطها الإقليمي. ونرى أن إحلال السلام في أفغانستان يساهم في تحقيق مصالح جميع الدول المجاورة. وفي هذا الإطار، نرحب بجهود الممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان حول تعزيز التعاون الإقليمي، ونتطلع إلى نجاح مؤتمر كابول المقرر عقده في ٢٠ تموز/يوليه المقبل، ليرسم خريطة طريق تقود أفغانستان نحو الأمن والسلام.

واسمحوا لي أخيرا أن أتقدم من خلال السفير تانين، إلى الحكومة الأفغانية بجزيل الشكر على ضيافتها وما قدم من تسهيلات لزيارة بعثة المجلس.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر السيد ستيفان دي ميستورا والسفير إرتوغرول أباكان على إحاطتيهما الإعلاميتين المتتاليتين بشأن آخر تقرير للأمين العام عن أفغانستان (S/2010/318)، وبعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان. ونقدّر تقديرا صادقا القيادة الماهرة التي يتمتع بها السفير أباكان. ونشيد بالسيد دي ميستورا للعمل الرائع الذي قام به في فترة زمنية قصيرة جدا وفي ظل ظروف صعبة.

وأشكر كذلك السفير ظاهر تانين على ملاحظاته، ومن خلاله أفغانستان حكومة وشعبا على استضافة وفد مجلس الأمن. إن تقرير الأمين العام والملاحظات المباشرة من المحاورين الأفغان في الأسبوع الماضي يبرزان التقدم المحرز منذ مؤتمر لندن، فضلا عن التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا

لبناء أفغانستان مسالمة ومزدهرة. واليوم أود أن أتناول بعض هذه التحديات، وهي الأمن، والمصالحة وإعادة الإدماج، والتعاون الإقليمي، والانتخابات، واتساق المساعدة.

بالنسبة إلى جانب الأمن، إن التقدم المحرز في زيادة عدد أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتدريبهم – يسبق قليلا الأهداف المؤقتة المذكورة في مؤتمر لندن – يدعو إلى التشجيع. ومستوى التنسيق بين قوات الأمن الأفغانية والدولية، وهو ما شهدته بعثة مجلس الأمن في كل من كابول وجلال آباد، جدير بالثناء أيضا. وبغية أن تنتقل أفغانستان إلى تحمّل كامل المسؤولية بنجاح، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تعزيزه لنوعية تدريب القوات الأفغانية وتزويدها بكل الأعتدة اللازمة وغيرها في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في لندن، إلا أن التصعيد الكبير في انعدام الأمن، ولاسيما الهجمات الانتحارية المعقدة والحوادث المتعلقة بأجهزة التفجير المحلية الصنع، لا يزال مبعث قلق. إن وقف المنحى التصاعدي لأعمال العنف أمر رئيسي. وتحسين قدرة السلطات الوطنية ودون الوطنية الأفغانية ليس لتوفير الأمن فحسب، وإنما أيضا لتوفير الحكم والتنمية للسكان المتضررين، يمكنه بالتأكيد الإسهام في تحقيق هذا الغرض.

ونلاحظ مع التقدير أن جهود القوات الدولية للتقليل من الإصابات في صفوف المدنيين لا تزال تؤتي ثمارها. فهذه خطوات في الاتجاه الصحيح يجب أن تستمر، بما في ذلك ما يتعلق منها بتصاعد الحوادث والممارسات ضد القوات، من قبيل الغارات الليلية التي تخلّف أثرا عميقا على حساسيات الشعب الأفغاني.

إن المعارضة المسلحة لا تزال مسؤولة عن القسم الأعظم من إصابات المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. فمرتكبو هذه الأعمال ينبغي منعهم عن ذلك. ونحن ندين بشدة الهجوم الأخير على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشعر بالحزن لفقدان موظف آخر من موظفي الأمم المتحدة في هجوم شهدته شوارع كابول أمس. ونؤكد مجددا دعمنا لجهود الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى تعزيز الأمن لموظفي البعثة.

ولقد أسفر اجتماع مجلس السلام الاستشاري عن دعم قوي وعدة توصيات من الشعب الأفغاني لعملية المصالحة وإعادة الإدماج بقيادة أفغانستان. والواضح أن الصراع الأفغاني لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وحدها، وأن معظم المتمردين من المراتب المتدنية والوسطى يمكن إعادة إدماجهم.

في الوقت نفسه، ومثلما رأى وفد المجلس بأم العين، هناك آراء متفاوتة حيال توقيت وكيفية إجراء محادثات المصالحة ومع من تجري. ونعتقد أن الرئيس كرزاي وضع معايير هامة في خطاب التنصيب. السلام ينبغي ألا يتحقق على حساب إما الحقوق الأساسية للنساء والرجال الأفغان، أو المساءلة تجاه الجرائم الفظيعة.

إن استقرار وازدهار أفغانستان لأمد طويل يعتمدان على المصالحة الداخلية بقدر ما يعتمدان على التعاون الإقليمي الذي يدعمه الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتشعر البرازيل بالتشجيع إزاء المبادرات العديدة الثلاثية الأطراف والإقليمية التي ترمي إلى تحقيق ذلك. وفي هذا السياق، نرحب بإطلاق مبادرة كابول المتعلقة بطريق الحرير.

ولقد تزامنت بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان مع بداية الإطلاق الرسمي لحملة مجلس وليسي. ونرحب باعتماد المبادئ التوجيهية لتنفيذ العملية الانتخابية. فهذه المبادئ التوجيهية أعادت تنشيط المؤسسات الانتخابية، وأدت إلى وجود عدد من المرشحات أعلى من عددهن في عام ٢٠٠٥.

ويجري إنشاء لجان الشكاوى الانتخابية في المقاطعات، بغية التصدي على نحو أسرع للمخالفات المحتملة. وهذه التدابير تساعدنا على استخلاص الدروس العملية من انتخابات عام ٢٠٠٩. وكفالة أمن الحملة والانتخابات أمر هام الآن، مثلما أكده السيد دي ميستورا. ونناشد قوات الأمن الوطنية الأفغانية وقوة المساعدة الأمنية الدولية أن تضاعف جهودها في هذا الصدد.

وبالنسبة إلى اتساق المساعدة، يذكر تقرير الأمين العام مرة أخرى إحراز تقدم كبير في جعل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية أولوية، وفي تحسين القدرة المالية والإدارية على تنفيذها. والنظام الإنمائي، بصفة خاصة، يتجاوز التوقعات الأولية لمؤتمر لندن. وينبغي لمجتمع المانحين أن يوازي هذه الإنجازات بإحراز تقدم مماثل في التزاماته بتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الأفغانية. وينبغي للمانحين أن يبذلوا قصارى جهدهم لتتماشى مساعداتهم مع الأولويات والمشاريع التي تقودها أفغانستان، ولتحسين شفافية المساعدات المقدمة من خارج الميزانية. والتعلق بالملكية الوطنية والمساءلة المشتركة يجب أن يقاس بالأفعال.

والمبادرة إلى عقد مؤتمر كابول، وهو أول اجتماع دولي بشأن أفغانستان يعقد على الأرض الأفغانية، تمثل رسالة قوية عن زيادة ملكية الحكومة الأفغانية وشعبها لمستقبلهما. ويُنظر إلى المؤتمر على أنه عقد بين الحكومة الأفغانية وشعبها، ويُطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد في دعمه. وللمجتمع الدولي دور أساسي في مساعدة الأفغان، حيث أن استقراره وازدهاره مرتبطان باستقرار وازدهار جيرانه، جيرانه الأقربين، والحلفاء. وينبغي أن نظل جميعا ثابتين في التزامنا باستقرار أفغانستان لأمد بعيد.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ستيفان دي ميستورا، على عرضه الواضح لتقرير الأمين العام (S/2010/318) عن تطورات الحالة في ذلك البلد. وأود كذلك أن أهنئه على التزامه بتعزيز الاستقرار والسلام في أفغانستان على الرغم من السياق السياسي والأمني الصعب بشكل خاص. وأخيرا، أود أن أشكر السفير أباكان على قيادته البارزة خلال البعثة، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو والتي يؤيد وفدي ما جاء فيها تمام التأييد.

إن العرضين اللذين استمعنا إليهما للتو يتيحان لنا فهما أوضح للحالة الراهنة في أفغانستان، ويحفزان وفدي على تناول النقاط الثلاث التالية: الشواغل الأمنية، وتطور العملية السياسية، والآفاق المستقبلية.

لا يزال وفدي يشعر بقلق عميق إزاء موجة العنف الجديدة ضد السكان المدنيين، وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي وعمال المساعدة الإنسانية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطة التي يجري وضعها حاليا لنقل بعض مهام المساعدة من بعثة الأمم المتحدة إلى الكويت بغية التقليل من عدد أفرادها الإجمالي في أفغانستان بدون تعريض تنفيذ ولايتها للخطر.

وفي ما يتعلق بأمن موظفي الأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يغتنم فرصة المناقشة المقبلة عن حماية المدنيين كي يتناول هذه القضية بالذات لدى نظره في الموضوع.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية الباعثة على القلق، يتعين علينا أن نشيد بجهود الحكومة الأفغانية بدعم من الناتو، في مجال إصلاح القطاع الأمني، وخاصة في تدريب أفراد الشرطة والمدنيين العاملين في الشرطة. وهذه الإجراءات جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية التي

اعتمدت في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ودعم للعملية السياسية الجارية حاليا في البلاد.

إن تنفيذ الأولويات المحددة في مؤتمر لندن – وبخاصة عودة اللاجئين، والمصالحة الوطنية، وتنظيم الانتخابات التشريعية، وتعزيز التعاون الإقليمي – كلها مسائل جوهرية للانتقال إلى إحلال السلام في البلاد وتكليل العملية الإنمائية بالنجاح. ومؤتمر كابول المزمع عقده في ٢٠ تموز/يوليه سوف يمنح الحكومة فرصة لعرض خطة إنمائية وطنية تركز على الإدارة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وسيوفر الاجتماع للشعب الأفغاني ملكية العملية السلمية.

أما في ما يتعلق بالانتخابات المقررة في شهر أيلول/سبتمبر، فيرحب وفدي بإضفاء الطابع الديمقراطي على الآليات المنوط بها مهمة تنظيم الانتخابات التشريعية، وبالتحديد اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية. إن هذه الإصلاحات التي تسهم في ضمان إجراء انتخابات شفافة والوصول إلى نتائج موثوقة، تحظى بمساعدة كبيرة من لدن البعثة والمجتمع الدولي. ولن تكون استراتيجية إعادة التعمير الوطنية فعالة إلا إذا اقترنت بحوار بناء مستمر في ما بين أفغانستان وبلدان المنطقة.

إن التعاون الإقليمي حيوي حقا في سياق الأمن والتنمية ومكافحة الاتجار بالمخدرات. فالاستراتيجية العسكرية وحدها لن تكون كافية أبدا لحل المسألة الأفغانية. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يسخر نفسه على نحو أكبر لصالح العملية السياسية الجارية حاليا بالفعل مع التركيز، في جملة أمور، على الحوار السياسي الشامل. لذلك، نؤيد الاستراتيجية التي تنفذها القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة للناتو التي تأخذ في الاعتبار الجوانب الأمنية والسياسية والإنمائية لدى قيامها بعملياتها.

إن غابون، التي شاركت في البعثة الأخيرة لمجلس الأمن بوصفها عضوا في هذه الهيئة، ترحب بكون البعثة وفرت فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد تضامنه مع شعب أفغانستان وتصميمه على دعم حكومة أفغانستان وشعبها في جهودهما من أجل السلام وإعادة التعمير في بلادهما.

وأخيرا، لا يسعني أن أختتم كلمتي من دون أن أكرر تقديري لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان ولفريق السيد ستيفان دي ميستورا، وحكومة الرئيس كرزاي، على استضافتهم وترحيبهم بالبعثة خلال زيارتها لأفغانستان.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب في مجلس الأمن بالممثل الخاص للأمين العام، ستيفان دي ميستورا. وأعتقد أن بوسعي أن أقول بأننا جميعا نشعر بالإعجاب والامتنان للقيادة التي يتحلى بها في أفغانستان بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى إحاطته الإعلامية وإلى بيان الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، الذي أرحب به أيضا على هذه الطاولة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير أباكان، على قيادته وأن أشكر فريقه، كذلك أتوجه بالشكر إلى إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، على تنظيمهما الرائع لبعثة مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، شأني شأن الآخرين، إذ أعتقد أننا قمنا بزيارة منتجة جدا ساعدتنا في زيادة فهمنا للحالة في أفغانستان وللظروف العصيبة للغاية التي تعمل في ظلها الأمم المتحدة. إن عدم حدوث تحسن في الحالة الأمنية والأخبار المستمرة عن الأحداث الأخيرة – الهجمات المستهدفة التي تشنها طالبان، على السكان المدنيين وعلى موظفي الأمم المتحدة – تشكل شاغلا كبيرا بالنسبة لنا.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق لهذه المناقشة وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، تود النمسا إبداء النقاط التالية.

نقدر العمل الذي تقوم به الحكومة الأفغانية لتعزيز الحل السياسي للنزاع الطويل بوضع برنامج للسلام وإعادة الإدماج وعقد الاجتماع الاستشاري لمجلس السلام في وقت سابق من هذا الشهر. ونرحب بجهوده الكبيرة الرامية إلى شمول تمثيل طائفة واسعة من المجتمع الأفغاني في الاجتماع. وإننا إذ نستشرف المستقبل، سيكون من الحيوي كفالة المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع ذات الصلة في الخطوات المقبلة، من قبيل تنفيذ برنامج السلام وإعادة الإدماج وإنشاء مجلس سلام وطني رفيع المستوى. وينبغي للبعثة أن تواصل دعم عملية المصالحة وإعادة الإدماج التي تقودها أفغانستان.

ونتوق لتلقى المزيد من المعلومات المفصلة في التقرير المقبل للأمين العام عن كيفية شمول المجتمعات الإثنية الأفغانية والنساء في أفغانستان في برامج التخطيط والتنفيذ ذات الصلة، بما في ذلك من أجل تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

ونلاحظ أيضا أنه وفقا للبيان الختامي لاجتماع مجلس السلام، يطالب شعب أفغانستان بسلام عادل قادر على كفالة حقوق جميع مواطنيه، بمن فيهم النساء والأطفال. وحث المجلس أيضا على تطبيق القانون على قدم المساواة على جميع المواطنين في البلاد. ومن الواضح أنه لا يمكن إحلال السلام المستدام في أفغانستان إلا بإقامة العدل بالترادف مع حل سياسي يكفل المساءلة عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في الماضي. ومن هنا، فإن خطة العمل الوطنية الأفغانية من أجل السلام والعدالة والمصالحة – التي اعتمدتها الحكومة الأفغانية في عام ٢٠٠٥ وأقرها ميثاق لندن في عام ٢٠٠٦ – ينبغي أن تُحترم احتراما كاملا في عملية إعادة الإدماج والمصالحة. ونرى أن قانون العفو الذي دخل حيز التنفيذ في نهاية عام ٢٠٠٩، لا يتماشى مع مطالب مجلس السلام أو مع القانون الدولي ولذلك يجب إلغائه.

ندرك أيضا أن مجلس السلام قد طالب بحذف أسماء بعض أفراد المعارضة الأفغانية من القائمة المعدة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وخلال بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان أعرب محاورونا عن اهتمامهم الشديد بمسألة حذف الأسماء. وبوصفي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، المتعلقة بالقاعدة وطالبان، فقد أتيحت لي الفرصة للقاء المحاورين بشأن الموضوع، وأعرب عن امتناني لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان على تيسير هذه الاتصالات.

لقد أوضحت أن استعراض قائمة الجزاءات بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، عملية مستمرة ترتكز على القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، أي أنها تتم على أساس كل حالة على حدة، وليست مرتبطة بالتطورات الجارية. وذكرت أيضا أنه في ما يتعلق بإمكانية حذف أسماء الأفراد المرتبطين بطالبان من القائمة، تهتدي اللجنة بالمبادئ التالية: يتعين على الأفراد أن ينبذوا، وعن اقتناع، العنف ويلقون السلاح، ويقطعون علاقاتهم مع القاعدة، ويحترمون احتراما كاملا الدستور الأفغاني. وألاحظ مع الارتياح أن هذه المعايير تتفق تماما مع ما ذكره السفير تانين، في وقت مبكر من هذه المناقشة.

في الأشهر الأخيرة، ما برحنا نعمل بهمة مع السلطات الأفغانية للحصول على بيانات إضافية مهمة عن الأفراد المدرجين في القائمة. وأحض السلطات الأفغانية العمل بسرعة على توفير المعلومات المطلوبة للجنة للانتهاء من الاستعراض بنجاح بحلول الموعد النهائي الذي تم تمديده حتى ٣١ تموز/يوليه. وأود هنا أن أوضح بمنتهى الجلاء – إذا

مـا أريـد لهـذه المعلومـات أن تأخـذ في الحـسبان خـلال الاستعراض الجاري، فلا بد من تلقيها في غضون أيام وليس أسابيع. وكما قلت أحض السلطات الأفغانية على التحرك وفق هذه الخطوط. ونتطلع قدما إلى استمرار التعاون مع حكومة أفغانستان والبعثة في التنفيذ الكامل للقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩).

والآن أود أن أنتقل إلى التحضيرات للانتخابات التشريعية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر، ونقدر الجهود الناجحة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام لتيسير التوصل إلى حل في ما يتعلق بوضع قانون الانتخابات، ونشيد باللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية على مواصلة عملهما، بما في ذلك، الاختتام الناجح لمرحلة التسجيل. وعدد النساء المرشحات يبعث على الإعجاب وينم عن تطور إيجابي، ولا بد من القيام بجميع الجهود لضمان أمنهن. وخارج نطاق الانتخابات المقبلة، نتفق اتفاقا كاملا مع التقييم المتعلق بضرورة المزيد من الإصلاح الانتخابي الشامل والطويل الأجل.

أود أيضا أن أضيف أن النمسا ترحب بالتوجيه الصادر مؤخرا عن وزارة التعليم الأفغانية بعدم استخدام المدارس كمراكز اقتراع في الانتخابات بعد الآن نظرا لما يتهددها من خطر من قبل طالبان. وعليه، فإننا نأمل أن تبذل السلطات الأفغانية قصارى جهدها للالتزام بذلك، بل وتطبيقه أيضا على المرافق الصحية قدر الإمكان. أقول هذا لأن استخدام المدارس كمراكز اقتراع في الانتخابات السابقة قد تسبب لا في تصاعد الهجمات على المدارس بشكل ملحوظ فحسب، بل أيضا في تناقص دائم لمعدل الالتحاق بالمدارس.

أود أن أنوه أيضا، على نحو أعمّ، بأن الشباب يمثل أكثر من نصف سكان أفغانستان وأكثر مواردها قيمة. وفي ذلك السياق، نشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الجهود التي بذلتها بالفعل لتعزيز قدراتها على حماية الأطفال، ونأمل أن تستمر تلك الجهود.

وأخيرا، فإن النمسا تتطلع إلى مؤتمر كابول الذي يعقد بالرئاسة المشتركة للحكومة الأفغانية والأمم المتحدة. إن الهدف المشترك يجب أن يكون تأمين الانتقال الفعال نحو سيطرة الأفغان على الأمن، والحوكمة والتنمية، على أساس تجديد التزام الحكومة الأفغانية تجاه شعبها. أنه أمر بالغ الأهمية بالنسبة للنجاح الطويل الأمد أن ترتكز كل تلك المبادرات على مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. سيشجع ذلك المانحين على دعم البرامج الوطنية التي تتمتع بالأولوية تحت مسؤولية الأفغان أنفسهم؛ والنمسا على أتم الاستعداد لتواصل دعمها لأفغانستان في طريقها نحو مستقبل أكثر أمنا ورفاها.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

نود أن نشكر الممثل الخاص، السيد دي ميستورا، على ما يقوم به من عمل. لقد استمعنا باهتمام إلى إحاطته الإعلامية. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تشهد بداية جديدة في ظل قيادته وتسهم في الحوار البناء بين الحكومة والمجتمع الدولي. نحن نؤيد الأولويات التي حددتها البعثة في نهجها ثلاثة زائدا واحد عملا بالولاية الممنوحة لها بموجب القرار ١٩١٧ (٢٠١٠). إن إعادة تركيز العمل على المساعي الحميدة السياسية، والإعداد للانتخابات، وتقديم الدعم لعملية المصالحة والتعاون الإقليمي أمر يجب المضي فيه قدما في نفس الوقت الذي تواصل فيه البعثة مهمتها في تنسيق المساعدة الدولية بالتعاون مع الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. باختصار، نحن نؤيد تأييدا كاملا عمل الممثل الخاص.

وهنا أود أيضا، بطبيعة الحال، أن أشيد بالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة الذي يقومون بمساعدة الشعب الأفغاني في أحلك الظروف كما نعلم. لا بد من إعطاء الأولوية لسلامتهم. وبجانب تلك الإشادة، أود أن أضيف كلمة وفاء في حق جندونا الذين يبذلون التضحيات للإسهام في بلوغ نفس الهدف.

تكتسي جلسة مجلس الأمن اليوم أهمية خاصة في ضوء انعقاد المجلس الاستشاري للسلام في أيار/مايو والاستعدادات لمؤتمر كابول القادم وتوقع إجراء الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر. كما أنها تنعقد في وقت يشهد فيه الميدان عمليات كبرى لمكافحة التمرد.

كانت زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان فرصة طيبة لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بدعم الأفغان في معركتهم من أجل إرساء سيادة القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب. كما سمحت الزيارة برؤية أكثر وضوحا للتحديات الأساسية التي تواجه عملية إعادة الاستقرار في البلد. كذلك عززت إيماننا بأن النجاح في أفغانستان يعتمد على تبني استراتيجية سياسية تجمع بين الجوانب المدنية والأمنية.

ترتبط الجوانب العسكرية بالجهود التي تبذلها حاليا القوة الدولية للمساعدة الأمنية، سواء في الميدان أو في تدريب الجيش والشرطة الأفغانيين. وقد كان من الضروري القيام بالهجوم الحالي الذي ينبغي أن يدفع أعداءنا إلى أن يفهموا أن المفاوضات هي الحل الأوحد. ومع ذلك، فإن الجوانب الأمنية أيضا ذات بُعد سياسي.

إن سياسة الحكومة الأفغانية في مجال المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج عنصر إيجابي. ومن الواضح أن على الأفغان أنفسهم أن يتولوا قيادة تلك السياسة، مع بقاء الأمم المتحدة في حالة تيقظ فيما يتعلق بالشروط التي تحددها السلطات الأفغانية نفسها وتلقى قبولا من مجلس الأمن، وأعني بذلك نبذ العنف، وقطع الصلات مع القاعدة والإرهاب الدولي، واحترام الدستور، وحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

ومع ذلك يجب، إذا ما دعت الضرورة، أن تذهب الأمم المتحدة إلى أبعد من دور التحكيم في أداء مهمتها. إننا نثق في مقدرة الممثل الخاص على أخذ المبادرة في إطلاق عمليات التفاوض متى ما كان ذلك ضروريا. علينا اليوم أن نبني سياسة، فلن تكون هناك إعادة إدماج من غير مصالحة، ولن تكون هناك مصالحة من غير اتفاق سياسي. ذلك الاتفاق السياسي هو الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه.

فيما يتعلق بهذه الجلسة، قد أحطنا علما برغبة الجيرغا والسلطات في أن يتم استعراض جديد للقائمة التي تقوم باستكمالها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). إننا نؤيد استكمال القائمة بحيث نعزز كفاءة نظام الجزاءات. ولبلوغ تلك الغاية، نعول على تعاون السلطات الأفغانية بموافاتنا بالمعلومات الخاصة بالأشخاص المطلوب شطبهم من القائمة.

لا يمكن تحقيق المصالحة وإعادة الإدماج والاتفاق السياسي إلا عن طريق تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد استجابة لتطلعات السكان الذين غالبا لا يدعمون المتمردين إلا نتيجة لخيبة أملهم في حكومتهم.

ما زال الطريق أمامنا طويلا، ولكننا رحبنا ببرنامج الإصلاح الذي قدمه الرئيس كرزاي في خطاب تنصيبه بوصفه عاملا ايجابيا. وعليه الآن أن يجعل التزامه أكثر تحديدا استعدادا لمؤتمر كابول ومن ثم تنفيذه بدون إبطاء. وأخيرا، نولي أهمية كبرى لتنظيم الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر. وفي هذه النقطة أيضا، نثق بأن الممثل الخاص سوف يساعدنا على تلافي فشل مثل الذي شهدناه في الانتخابات الرئاسية.

لا يمكن التعامل مع الأزمة الأفغانية – ولست أول من يزعم ذلك – بمعزل عن الوضع السائد في الإقليم، وبخاصة باكستان. إن الأمم المتحدة في وضع يمكّنها من الجمع بين الجهات الفاعلة إقليميا حول هدف مشترك هو تحقيق الاستقرار في المنطقة. لذلك نتابع باهتمام بالغ مبادرة طريق الحرير التي أطلقها الممثل الخاص.

في الختام، أود أن أذكّر بنقطة بالغة الأهمية. إن مرحلة الانتقال التي نسعى إلى الشروع فيها لا تعني انسحاب المجتمع الدولي ناهيك عن تخليه عن أفغانستان. وعلى كل حال، كما ذكّرنا بذلك رئيس الجمهورية الفرنسية في عدة مناسبات، فإن فرنسا تبقى ملتزمة ما دام ذلك ضروريا وما دامت تلك رغبة الأفغان.

السيد لولو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بعودة السيد ستيفان دي ميستورا إلى المجلس وأشكره على الإحاطة الإعلامية الأولى – والشاملة – التي يقدمها منذ توليه منصب الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. والشكر موصول للسفير أباكان على تقريره وقيادته لبعثة مجلس الأمن التي زارت أفغانستان، وكذلك للسفير تانين على بيانه صباح اليوم.

إننا إذ ندين الاعتداء الذي قام به بالأمس مسلحون مجهولو الهوية على سيارة تابعة للأمم المتحدة مما أدى إلى مقتل أحد موظفيها في كابول، فإننا نقدم تعازينا لأسرة الضحية ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لقد أضحى جليا أن تكرار حوادث الاعتداءات والتفجيرات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة البدائية والهجمات الانتحارية بالقنابل ضد السكان المدنيين لم تفلح في تحقيق أهدافها الرامية إلى عرقلة السلام والاستقرار النسبيين اللذين تحققا حتى الآن. إن مثل تلك الأفعال اليائسة التي يقوم بها المتمردون من موقع العدو اللدود للسلام لم تفلح في ثني أكثر من ١ ٦٠٠ من أعضاء الوفود، من بينهم ٣٠٠ امرأة، عن المشاركة في المؤتمر الاستشاري للسلام الذي عقد قبل ثلاثة أسابيع.

تكتسي مناقشتنا اليوم أهمية خاصة لكونها تستفيد من تقييم زيارة المجلس لأفغانستان وهي زيارة ناجحة أتت في أوانها وانتهت قبل بضعة أيام. إن انخراط المجلس من خلال بعثته، وحضور مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الأفغان، أتاحت لنا الفرصة لنستمع إلى الشعب الأفغاني مباشرة ونتعلم الدروس في الميدان، وعبرنا أيضا عن دعم الأمم المتحدة لحكومة وشعب البلد. إننا نحيي شجاعة ومرونة الشعب الذي لا يخاطر بحياته في ظل ظروف أمنية صعبة فحسب، بل أيضا يوجه رسالة قوية إلى أعداء السلام عبر المشاركة بأعداد كبيرة في الأنشطة التي تتركز عليها الأنظار.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية والانتخابية، فإن عام ٢٠١٠ يمثل منعطفا بالغ الأهمية. ومن شأن الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر أن تساعد على توطيد العملية السياسية. ونرى أن الانتخابات ينبغي أن تتلافى المطبات التي شهدتها الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩، وأن تجري بطريقة حرة ونزيهة وشفافة. وينبغي للوزارات الأمنية الثلاث المسؤولة عن فحص أهلية المرشحين وتقديم النتائج إلى اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الطعون الانتخابية أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لصون مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية. إننا نسلم بالنطاق الواسع للتحديات الانتخابية في أفغانستان. وبينما تحتاج الإصلاحات لبعض الوقت لتحقيق النتائج المنشودة، من الضروري التأكيد على الحاجة إلى أن تحظى العملية الانتخابية في أفغانستان بثقة وقبول الجمهور.

إن الإسهام الجدير بالثناء لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ظل القيادة المقتدرة للسيد

دي ميستورا، ينبغي أن يستمر ويتعزز. وبصفة خاصة، ينبغي للبعثة أن تواصل دعم اللجنة الانتخابية، ولا سيما في جهودها لتعزيز القدرة الوطنية وبناء الثقة المتبادلة والأمن خلال فترة الانتخابات.

وهناك حاجة أيضا إلى جهود متضافرة لدعم قوات الأمن الوطنية في تصميمها على مواجهة هجمات المتمردين. إن النجاحات التي تحققت في مؤتمر لندن، وفي مجلس السلام مؤخرا ينبغي أن تكون حافزا لمؤتمر كابول المقبل في تموز/يوليه ٢٠١٠، وأن تسهم، بالتالي، في تعزيز برامج الحوار والمصالحة والسلام وإعادة الاندماج في أفغانستان. ونحن نحث حكومة أفغانستان على الاستفادة من زخم المؤتمر لتجديد التزامها بالتصدي للأولويات في جدول أعمالها، مثل القضاء على الفساد وتعزيز العدالة وسيادة القانون. ولكننا نقر أيضا بأن أقصى جهود أفغانستان لن تحقق السلام الدائم بدون الدعم الإقليمي الفعال والمستمر. ولذلك، نحث الأطراف الفاعلة الإقليمية، لا سيما تلك التي تتمتع بالنفوذ، على أن تثابر في مبادراتها السلمية في البلد.

إننا نرحب بالدور الهام للأمم المتحدة في دعم وتنسيق الجهود الدولية لتعزيز قدرة أفغانستان على تنسيق المعونة، وصياغة أولوياتها الإنمائية وتلقي ودفع الأموال لتمويل احتياجاتها. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية انتقال أفغانستان إلى تولي مسؤوليات أكبر عن أمنها وتنميتها، كما جرى إقرار ذلك في مؤتمر لندن. ونأمل أن يستجيب مجلس الأمن للشواغل التي أثيرت في المجلس الاستشاري للسلام فيما يتعلق برفع أسماء المعارضة من قائمة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وهي النقطة التي تناولها السفير ماير – هارتينغ هذا الصباح. ونلاحظ أن أولئك الذين رفعت أسماؤهم من القائمة ينبغي لهم تلبية المعايير المحددة، بما في ذلك نبذ العنف، والاعتراف بحكومة ودستور أفغانستان، وقطع علاقاتهم وارتباطهم بتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية. وفي الواقع أن لجنة الجزاءات لم تفرغ إلا قبل فترة قصيرة من استعراض جميع أسماء حركة طالبان التي تشمل أسماء أكثر من ٣٠٠ شخص في القائمة الموحدة، وقدمت التوصيات الملائمة. وفي كانون الثاني/يناير رفعت اللجنة أسماء خمسة رجال ممن شغلوا مناصب رفيعة في نظام طالبان. ويدل هذا الإجراء على استجابة اللجنة لجهود تهيئة بيئة مؤاتية للسلام والتنمية في أفغانستان، ورغبتها في الإسهام فيها.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود، كذلك، أن أشكر السفير أباكان، الذي أظهر قيادة فعالة خلال الزيارة، على تقريره عن الزيارة الأخيرة لبعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان. كما أشكر السفير تانين على إحاطته الإعلامية.

وقد أحطنا علما من تقرير الأمين العام (S/2010/318) أنه على الرغم من الجهود القوية للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، ظلت الحالة الأمنية في البلد خطيرة بصفة عامة. ويساورنا القلق حيال الزيادة الكبيرة في الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكما يعلم أعضاء المجلس، تعرضت أمس سيارة تابعة للأمم المتحدة لإطلاق النار ونتج عن ذلك الوفاة المؤسفة لأحد موظفي الأمم المتحدة. ونعرب عن تعازينا لأسرتي الفقيد والأمم المتحدة.

وما فتئت حالة انعدام الأمن تفرض قيودا كبيرة على جهود تحقيق السلام والتنمية في أفغانستان. ولا تزال تلك الحالة تشكل عقبة أمام التقدم الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. ونلاحظ مع ذلك أنه على الرغم من البيئة الأمنية المضطربة، فقد ثابرت

الحكومة الأفغانية في المضي قدما بتنفيذ البرامج الوطنية الأساسية لتحقيق السلام والتنمية في البلد، ولذلك، نعرب عن إشادتنا بجهودها.

ونود أن نشدد على أهمية اليد الممدودة من جانب الحكومة إلى جميع الأفغان سعيا إلى السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب باستضافة الحكومة، في وقت مبكر من هذا الشهر، للمجلس الاستشاري للسلام. فهذا الجهد الذي تحركه جهود وطنية يمثل أمرا حيويا لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الفعال لنتائج المجلس الوطني للسلام.

وعلى الرغم من بعض الشواغل، فإننا نجد ما يشجعنا في التقدم الذي يجري إحرازه في التحضير للانتخابات التشريعية التي ستجري في أيلول/سبتمبر. ونرحب، بصفة خاصة، بنجاح عملية تسجيل الناخبين التي تقوم بها اللجنة الانتخابية المستقلة. إن الزيادة الكبيرة في عدد النساء المرشحات ستعزز مشاركة المرأة الأفغانية في بناء الدولة. كما نرحب بالتقدم الذي تحرزه الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني من خلال ازدياد مستوى ما يتولياه من القيادة والمسؤولية عن عملية التنمية. فهذه هي الوسيلة الأكيدة لبناء السلام والتنمية المستدامين في البلد. وندعو الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي إلى مواءمة دعمهم مع أولويات وبرامج الحكومة الأفغانية من أجل تعزيز فعالية هذا الدعم.

وندعم المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فيما يتعلق بمساعدة الأمم المتحدة لحكومة وشعب أفغانستان، وهي دعم الانتخابات، والمصالحة وإعادة الإدماج، والتعاون الإقليمي، والاتساق في تقديم المعونة. فتلك الأولويات ستساعد على وضع الأسس للسلام والتنمية المستدامين. والتأكيد على هذه المجالات سيدعم الجهود المبذولة في مجالات التنمية الأخرى.

وفي الختام، أود التأكيد على العلاقة الوثيقة فيما بين الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها. واتباع نهج منسق على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها أمران أساسيان، لا سيما في مكافحة التمرد والاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعمها المبادرات الإقليمية التي تسهم في استقرار المنطقة.

وأخيرا، نشيد إشادة كبيرة بالسيد دي ميستورا وفريقه في البعثة على عملهما الجيد في ظل ظروف صعبة للغاية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا على تقييمه الشامل للحالة في أفغانستان وعلى العمل الذي اضطلع به والبعثة التي يقودها. ونشكر أيضا الممثل الدائم لتركيا، السيد أباكان، على إحاطته الإعلامية المفصلة عن بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان وعلى قيادته المتميزة. ونشكر كذلك حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مساعدتهما الفعالة لبعثة مجلس الأمن.

وندعم الجهود التي تبذلها قيادة البعثة للمساعدة على نحو بنّاء في التوصل إلى تسوية في أفغانستان بموجب الولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن. ونعتقد أن النتيجة الرئيسية للجهود الدولية المبذولة في أفغانستان ينبغي أن تكون هي تحقيق بسط السلطات الأفغانية بصورة مستمرة لسيادتها على أمن البلد وتنميتها الاقتصادية وتولي مسؤوليتها الرئيسية عن هذين المجالين بصورة تدريجية، بما في ذلك الأمن، وبمساعدة من المجتمع الدولي وبإشراف الدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، ننظر إلى سلسلة الأحداث القادمة، بما فيها مؤتمر كابول الدولي والانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر، التي يجب أن تعزز مواصلة

بناء أفغانستان الديمقراطية ومؤسسات الدولة الفعالة. وندعم أيضا عمليتي التسوية السياسية والمصالحة الوطنية في أفغانستان شريطة ألاّ يتعارضا مع مصالح الاستقرار الطويل الأجل والجهود المقابلة التي يبذلها مجلس الأمن.

ولا يمكن إجراء الحوار سوى مع الذين ألقوا سلاحهم، واعترفوا بدستور أفغانستان وقطعوا فعلا جميع صلاتهم بالقاعدة والهياكل الإرهابية الأخرى. ونؤمن بضرورة الامتثال الصارم لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومواصلة تعزيز فعاليتها. إنه أداة حقيقية في أيدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن تسترشد قيادة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة بالمبادئ الأساسية الآنفة الذكر لدى تقديم المساعدة على التوصل إلى تسوية سياسية في أفغانستان.

وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان. وأكبر قلق في هذا الصدد هو تزايد التوجه السلبي في المناطق الشمالية من البلاد، التي كانت هادئة نوعا ما حتى الفترة الأخيرة، حيث ازدادت توغلات طالبان والمتطرفين الآخرين. ونشاطر الأمم المتحدة القلق إزاء عدد الإصابات في صفوف المدنيين جرّاء الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها القاعدة وطالبان. وفي الوقت نفسه، يبقى من الضرورة الملحة كفالة أن تكون زيادة الطابع الموجه للعمليات التي ينفذها التواجد العسكري الدولي في أفغانستان.

ويساور الاتحاد الروسي بالغ القلق إزاء الحالة في أفغانستان في مجال إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الذي تطور إلى خطر حقيقي ليس بالنسبة للمنطقة فحسب، بل أيضا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه ينبغي إدراج هذا الوصف لهذه التحديات في القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن في المستقبل بشأن أفغانستان. فمكافحة هذه الظاهرة، التي لها صلة مباشرة بانتشار التطرف والإرهاب، تتطلب اتباع نهج شامل ومنتظم يجمع بين استعمال القوة الجاري، بما في ذلك إبادة محاصيل المخدرات، وحل المشاكل الاجتماعية للمجتمع الأفغاني، التي تشمل القضاء على الفقر، والانتقال إلى زراعة المحاصيل البديلة، ومكافحة الفساد.

ويتضح لنا، نظرا لمستوى الخطر الذي تشكله المخدرات الأفغانية، أن الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية بمفردها لن تكون كافية. فهناك حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بإجراءات مشتركة بإشراف الأمم المتحدة وبالمشاركة الفعالة من جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما فيها منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. ويمكن تعزيز هذه الأهداف بتشكيل تحالف واسع النطاق لمكافحة المخدرات، وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني فضلا عن الهياكل الآنفة الذكر. ونتوقع من وحدات الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي العاملة في أفغانستان أن تتعاون بصورة أكثر نشاطا بشأن هذه المسألة مع الحكومة الأفغانية. وهناك أيضا حاجة إلى المزيد من العمل بفعالية للقضاء على تجارة السلائف، التي بدونها لا يمكن تصنيع الهيروين.

وبصفة الاتحاد الروسي شريكا يعتمد عليه لأفغانستان، فإنه مقتنع أنه، من خلال الجهود المشتركة بقيادة حكومة أفغانستان، سنحقق تسوية سياسية قوية في ذلك البلد. ويجب على الأفغان أنفسهم أن يقرروا مستقبل أفغانستان. وسيواصل الاتحاد الروسي تعزيز تعاونه مع أفغانستان ومع مجموعة واسعة النطاق من الشركاء الدوليين من أجل إنجاح التعمير فيما بعد الصراع في ذلك البلد وإنشاء هيكل دولة قابل للبقاء، بما في ذلك جهازا الشرطة ومكافحة المخدرات.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام على

تقريره المفصل عن آخر التطورات في أفغانستان وأنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد (S/2010/318). وأود أن أرحب بالممثل الخاص السيد دي ميستورا وأعرب عن امتناننا لإحاطته الإعلامية الشاملة. وفضلا عن ذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد دي ميستورا وفريقه على تنظيم زيارة ناجحة للغاية لأعضاء مجلس الأمن إلى أفغانستان.

ونشكر أيضا السفير أباكان والبعثة التركية على قيادتهما أثناء زيارتنا. ونعرب عن امتناننا أيضا لحكومة أفغانستان والسفير تانين شخصيا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة، إذا سمحتم لي، لأشكر الأمانة العامة وفريقها، الذي قدم مساعدة كبيرة أثناء رحلتنا.

إن البوسنة والهرسك تدرك تماما أن للانتخابات البرلمانية القادمة في أيلول/سبتمبر بقيادة الحكومة الأفغانية أهمية حاسمة بالنسبة لتطور البلد السياسي والأمني في المستقبل. وفي ذلك السياق، نشيد بالدور القيادي والكفء الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في توفير التنسيق للدعم التقني واللوجستي الدولي لعملية الانتخابات. ومما يثلج صدرنا بصورة خاصة العمل الناجح الذي تقوم به لجنة الانتخابات المستقلة في تسجيل المرشحين للانتخابات، والإسهام القيم للجنة الشكاوى الانتخابية في هذه الجهود. وتبعث فينا هذه التطورات الأمل في أن أفغانستان ستنجح في بناء هياكل الدولة اللازمة لكفالة بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على سيادة القانون وحقوق الإنسان، خاصة حقوق النساء والأطفال.

ونشيد بإنجاز المسودة الأولية لبرنامج السلام وإعادة الإدماج ونجاح تنظيم المجلس الاستشاري للسلام الذي استضافته الحكومة الأفغانية. ونلاحظ أيضا بصورة إيجابية التحضيرات لمؤتمر كابول المزمع عقده في ٢٠ تموز/يوليه، ونتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة، لا سيما الخطة التي تقودها أفغانستان لتحسين التنمية والحوكمة والأمن. ونؤمن بأن هذه الخطوات يمكن أن تعمل على تيسير الجهود المبذولة لاعتماد إطار العمل للحوار بين الأفغان، وتعزز الثقة في المزيد من المناقشات بشأن كيفية التوصل إلى عملية سلام مستدامة.

ويساور البوسنة والهرسك بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في البلاد. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد الضحايا زيادة كبيرة، خاصة في صفوف المدنيين والأطفال. والعدد ٣٣٢ المحزن للأطفال الذين قُتلوا أو شُوهوا خلال الأشهر الثلاثة الماضية شهادة مروعة على الواقع الذي يعيشه أطفال أفغانستان. ولذلك، ندعو جميع أطراف الصراع المسلح في أفغانستان إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحفاظ على أرواح الأطفال والمدنيين.

ونقر بأهمية العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تقديم المشورة بشأن إعداد تقييم الأخطار على الصعيد الوطني، وكذلك مساعدتها لوزارة الداخلية في وضع الاستراتيجية الوطنية للشرطة والخطة الوطنية للشرطة.

كما نريد التشديد على أهمية التعاون الجيد القائم بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبعثة الأمم المتحدة. ونأمل أن يستمر ذلك في المستقبل.

وتعتقد البوسنة والهرسك أن التعاون الإقليمي ذو أهمية حاسمة حقا لتهيئة مناخ من الأمن في البلد. ومن ثم، فإننا نشيد إشادة كبيرة بجهود الممثل الخاص والحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز العلاقات وتطويرها بين أفغانستان والبلدان المجاورة، وخاصة باكستان وإيران. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن عمليتي المصالحة وإعادة الدمج اللتين تجريان بقيادة أفغانية حاسمتان أيضا للسلام والاستقرار المستدامين في البلد. ولهذا السبب، نرحب بإسهام بعثة الأمم المتحدة في

ذلك المجال، وخاصة دعمها التقني لتحضيرات عقد مجلس السلام الاستشاري، وكذلك تقديمها المشورة بشأن تصميم برنامج الحكومة الأفغانية للسلام وإعادة الدمج.

وفي مجال الحكم والعدالة، فإننا نحيط علما على نحو إيجابي بعمل بعثة الأمم المتحدة المستمر مع مؤسسات العدالة ومجتمع المانحين بشأن الإصلاح في سياق الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل. فوجود نظام كفء للعدالة أحد الشروط المسبقة للسلام والأمن الدائمين.

وما زالت الاحتياجات الإنسانية لأفغانستان هائلة. والجهود اللافتة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتعامل مع الحالة الإنسانية الصعبة لآلاف المشردين وأسرهم في مقاطعة هلمند تستحق إشادة كبيرة. وبصفة أكثر عمومية، فإننا نرى أن دور البعثة في اتساق المعونة بوجه عام يمثل أيضا إسهاما هاما في الاستراتيجية الإنمائية طويلة الأجل لأفغانستان.

ومساعدة الحكومة الأفغانية في تحديد الأولويات وإرشاد المانحين بشأن أماكن وجود الفجوات وازدواجية المعونة من بين أهم العناصر الأساسية لزيادة فعالية الجهد الدولي بأكمله لتقديم الدعم في مجال المعونة. وفي هذا السياق، نرحب على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في تحديد أربع مجموعات إنمائية بهدف دعم النمو الاقتصادي وإيجاد وظائف.

والبوسنة والهرسك تؤيد جميع الجهود الرامية إلى عودة اللاجئين. ومما يثلج صدورنا بصفة خاصة عودة ٤٨ ٠٠٠ لاجئ أفغاني من باكستان من خلال البرنامج الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونأمل بإخلاص في أن يستمر هذا الاتجاه فيما يتعلق بالأفغان المسجلين في باكستان وإيران وعددهم ٢,٧ مليون لاجئ. وينبغي للمجتمع الدولي تصدر جهود تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، تعتقد البوسنة والهرسك أن بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تسهم أيضا في بلوغ ذلك الهدف بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية.

وأخيرا، فإن البوسنة والهرسك تنظر بحساسية خاصة إلى مسألة الألغام في أفغانستان. وكما أفاد الكثير من المراقبين في الميدان، فإن الأطفال، وخاصة صغار السن، هم في أغلب الأحيان ضحايا الألغام في أفغانستان. وإزالة الألغام عملية طويلة الأجل. وتوعية السكان، مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال، بخطر الألغام أمر ضروري لمنع حوادث الألغام. ولذلك، نشيد بدعم الأمم المتحدة للمركز الأفغاني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشطته في الميدان.

وختاما، تود البوسنة والهرسك أن تعرب عن دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة وجميع موظفيها لما يبذلونه من جهود. كما نود أن نعرب عن تأييدنا لطلب البعثة إعداد المزيد من الترتيبات لتمكينها من معالجة مسألة تعيين الموظفين الذين تحتاجهم بشدة لتنفيذ ولايتها.

كما أود أن أعرب عن تعازينا لأسرة ضحية الهجوم الذي وقع أمس وللعاملين في بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم للمكسيك.

نحن أيضا ممتنون لستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2010/318) وعلى عزمه في الاضطلاع بمسؤولياته. ونعرب عن امتناننا كذلك بخصوص البيان الذي أدلى به السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، وكذلك إزاء كرم الضيافة والتعاون من قبل حكومة بلده أثناء زيارتنا مؤخرا لبلده. كما نرغب في الإشادة بقيادة السفير أباكان، الممثل الدائم لتركيا، التي مكّنت من نجاح الزيارة الأخيرة لمجلس الأمن إلى أفغانستان.

وتجسد هذه المناقشة وزيارة مجلس الأمن لأفغانستان مؤخرا حقيقة أن السلام والاستقرار في ذلك البلد إحدى الأولويات الرئيسية في جدول أعمالنا وأنهما يجب أن يظلا كذلك. وخلال زيارتنا، تسنى لنا أن نحيط علما بالأبعاد السياسية والعسكرية للصراع في أفغانستان وبآفاق تسويته في نهاية المطاف مع مراعاة السياق الإقليمي.

ونتفق مع تقرير الأمين العام في أنه من الأهمية بمكان، أثناء المرحلة الانتقالية الحالية نحو زيادة المسؤولية الأفغانية عن عملية السلام، أن تركز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهودها على مجموعة من المهام ذات الأولوية التي يمكنها تحقيق أكبر قيمة مضافة فيها والتي يمكنها العمل بشأنها بفعالية. وفي هذا الصدد، يولي وفد بلدي أكبر قدر من الأهمية للجوانب التالية في ولاية البعثة.

وأول هذه الجوانب هو تعزيز التعاون مع القيادة المدنية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ومع منظمة حلف شمال الأطلسي بهدف تحسين التنسيق المدني – العسكري. والثاني هو دعم الانتخابات التشريعية بتوفير المساعدة التقنية وتعزيز مشاركة المجتمع في الانتخابات بغية تعزيز الممارسات الديمقراطية وإضفاء الشرعية على المؤسسات الحكومية. ويتعلق الجانب الثالث باستخدام البعثة لمساعيها الحميدة لدعم تنفيذ برامج المصالحة تحت قيادة الحكومة الأفغانية ذاتها وبما يتماشى مع أولوياتها الوطنية.

وبخصوص الأمن، نأسف لأن حوادث العنف المستمرة ما زالت العامل الحاسم الذي يؤثر على التقدم في أفغانستان. ويؤثر عدم وجود بيئة آمنة بصورة خطيرة على تنمية البلد وعلى شعبه، ولا سيما الفئات الأضعف، بما في ذلك النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري أن تستمر القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في ضوء التغيير الأخير في قيادتها، في جعل حماية السكان الأفغان أولوية عليا لعملياتها. وندين بصورة قاطعة العنف ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة ونأسف للخسائر في الأرواح بين موظفيها.

وإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق أيضا إزاء العدد الكبير من الأطفال الذين جُرحوا أو قُتلوا في أعمال العنف المرتبطة بالصراع. ونؤيد الأمر التنفيذي الصادر عن وزارة الداخلية في ٢٥ نيسان/أبريل بمنع تجنيد الأطفال في قوات الشرطة.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن من الأمور ذات الأولوية أن تضطلع الحكومة الأفغانية تدريجيا بمسؤولياتها في مجال الأمن وأن تتوافر لدى القوات الأفغانية المسؤولة عن كفالة العدالة الموارد البشرية والسياسية والمالية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها بصورة كاملة. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من أن تواصل البعثة ومجلس الأمن تقديم الدعم اللازم.

وبالنسبة لمسألة مكافحة الجريمة المنظمة، نؤكد من جديد على أهمية التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين باتخاذ نهج قائم على أساس المسؤولية المشتركة، مع مراعاة أن هذا سيسهم في توليد ثقة متبادلة وسيعزز الاستراتيجيات المشتركة لمكافحة الظاهرة في المنطقة.

كما نرى أنه للإسهام في استعادة ثقة السكان في المؤسسات العامة الأفغانية، لا بد من تنفيذ عمليات العدالة والمساءلة، مع التركيز على الفئات الضعيفة مثل الأطفال والأقليات العرقية والدينية، بغية توطيد السلام المستدام.

ونرحب بانعقاد مجلس السلام، الذي يضم نسبة عالية من النساء بين المشاركين فيه، ونؤيد برنامج الحكومة الأفغانية للسلام وإعادة الإدماج بغية تعزيز إعادة إدماج العناصر المناوئة للحكومة التي تريد إلقاء سلاحها في المجتمع، آخذين في الاعتبار أنه، بالنظر لظروف البلد الحالية، لا بد من أن تستكمل الإجراءات العسكرية بتدابير للحوار وبناء الثقة بغية مواجهة حلقة العنف الحالية.

وأخيرا، نحن واثقون بأن الحكومة الأفغانية، خلال المؤتمر الدولي القادم المقرر عقده في كابول، ستتخذ تدابير محددة لتعزيز المؤسسات وسيادة القانون في ذلك البلد، وبخاصة من خلال مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر كندا الأمين العام على آخر تقاريره (S/2010/318) وترحب بتقييمه للحالة في أفغانستان. أود، في البداية، أن أشارك الآخرين الإعراب عن خالص تعازينا في وفاة موظف الأمم المتحدة الذي قُتل بالأمس.

تبقى الحالة الأمنية بالغة الصعوبة فعلا. لكن، من المشجع أن نرى تقدما يتحقق في مجالات مثل الإصلاح الانتخابي وإعادة الإدماج. كما ترحب كندا ببعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفغانستان بقيادة تركيا. إنها، في رأينا، مهمة جدا للحفاظ على تركيز المجلس على أفغانستان وكي يتمكن أعضاء المجلس من لقاء محاورين رئيسيين في كابول ومناطق أخرى في البلد.

وسيكون المؤتمر الدولي القادم الذي يعقد بقيادة أفغانية، وهو الأول من نوعه في كابول، فرصة مهمة للحكومة الأفغانية لإشراك الأفغان في مستقبل بلدهم. وفي قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه في كندا، أبدى الزعماء اهتمامهم برؤية حكومة أفغانستان تقدم خططا تفصيلية وتبين تقدما ملموسا في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر لندن.

يضطلع الممثل الخاص للأمين العام، ستيفان دي ميستورا، بقيادة قوية ومحنكة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. تكتسي الأولويات الأربع التي اختار التركيز عليها – ألا وهي، دعم الانتخابات، المصالحة وإعادة الإدماج، التعاون الإقليمي واتساق المعونة – أهمية حيوية وتشمل مجالات اهتمام أبرزتها أيضا مجموعة الثمانية. إن جهود الأمم المتحدة للتركيز على هذه الأولويات بالغة الأهمية. ومع ذلك، سيكون من الضروري أيضا ألا تغيب عن أنظارنا مجالات مهمة أخرى مثل تقديم المساعدة الإنسانية والدعم المستدام للجهود الانتقالية الأمنية.

وتقر كندا بضرورة إعادة هيكلة البعثة بغية كفالة استمرار عملها المهم في أفغانستان بأدنى حد من التعطيل، بالنظر للتحديات الراهنة مثل التهديدات الأمنية لموظفيها، وارتفاع معدلات الشواغر والصعوبات التشغيلية في بعض المناطق. وبالنظر لهذه التحديات، تؤيد كندا قرار الأمم المتحدة دمج مكاتبها. لكن، نظرا لافتقار الحكومة الأفغانية إلى القدرات على المستوى دون الوطني، وهو ما يؤثر على قدرتها على إيصال الخدمات إلى الأفغان حيثما يعيشون، لا بد من أن تجد البعثة سبلا لتمكين استمرار عملها خارج كابول.

ونرى أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تنسيق المشاركة السياسية للمجتمع الدولي في سياق الانتخابات المقبلة. وترحب كندا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية لمعالجة بعض الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك تعيين رئيس جديد للجنة الانتخابية المستقلة، وضم مفوضين دوليين إلى لجنة الشكاوى الانتخابية وتوضيح أن حدا أدنى لتمثيل المرأة في المناصب الخاضعة للانتخابات لا يزال مضمونا بموجب القانون.

ورغم مجالات التقدم هذه، تواجه الانتخابات المقبلة تحديات. لا بد من أن يكون دعم الأمم المتحدة للانتخابات قويا بما يكفي للسماح بتسوية المسائل الأساسية المتعلقة بالقانون الانتخابي، وفي نفس الوقت دعم الإجراء الفني للانتخابات.

إن استمرار عملية المصالحة وإعادة الإدماج بقيادة أفغانية، والتواصل مع من ينبذون العنف ويحترمون الدستور الأفغاني ولا تربطهم علاقات بتنظيم القاعدة أو منظمات إرهابية أخرى، أمر ضروري لاستقرار أفغانستان. وفي ذلك السياق، كان مجلس السلام الأخير معلما بارزا على الطريق. وتشيد كندا بجهود الحكومة الأفغانية لوضع برنامج للسلام وإعادة الإدماج. ونحث الحكومة على كفالة اتساق هذا البرنامج وعمل مجلس السلام مع التزامات أفغانستان القانونية الدولية، مثل حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، والضحايا والمقاتلون السابقون.

إن تنفيذ نقل جيد التنسيق وتدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية هدف رئيسي يتعين تحقيقه حالما تسمح الظروف على الأرض. وزيادة قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية – في ظل تنسيق جيد مع وزارتي الدفاع والداخلية – أمر مهم في ذلك الصدد. وينبغي أن تحصل الخطة الانتقالية للقوة الأفغانية الدولية المشتركة للمساعدة الأمنية التي يُتوقع تقديمها في مؤتمر كابول على القدرات التشغيلية والموارد والظروف الإقليمية لتمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية من كفالة صون السلام والاستقرار.

وتؤيد كندا الجهود الرامية إلى إصلاح وبناء قدرة وزارة الداخلية، وعلى وجه التحديد، فصل المهام السياسية للوزارة عن القيادة العملياتية للشرطة. كما ترحب كندا بوضع استراتيجية وخطة وطنيتين للشرطة وتواصل تشجيع استكمال هاتين الوثيقتين. كما أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتجنيد للشرطة موضع ترحيب. ونسلّم بأن تحسين نوعية قوة الشرطة ربما يكتسي نفس أهمية قوامها.

وتقدر كندا الدور المستمر الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق المساعدة الإنسانية. وتشيد كندا بالجهود التي بذلتها حتى الآن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاستكمال خطط الطوارئ للاستجابة بسرعة وفعالية للأشخاص المتأثرين بالصراع والمشردين. ونحث على تطبيق الدروس المستفادة في قندهار، خاصة في ظل العمليات العسكرية الوشيكة.

إن البعد الإقليمي للحالة في أفغانستان يستلزم زخما واهتماما من جيران أفغانستان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع والأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ حلول دائمة للاجئين الأفغان والأشخاص المشردين داخليا. إن الجهود الأخيرة لزيادة التعاون الإقليمي في كابول مشجعة. وتواصل كندا دعم التعاون الإقليمي عن طريق مبادرات بناء الثقة مثل عملية دُبيّ، التي تحقق تقدما ملموسا في المسائل المتعلقة بإدارة الحدود الأفغانية والباكستانية المشتركة، ومبادرة مجموعة الثمانية لازدهار منطقة الحدود الأفغانية الباكستانية، التي تهدف إلى تحسين القدرة على الاتصال والحوار الإقليمي.

والأسابيع المقبلة التي ينعقد خلالها مؤتمر كابول وتجري الانتخابات البرلمانية ستكون حاسمة لإحراز الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي نجاحا يمكن قياسه. ومن الضروري للأفغان، والحكومة الأفغانية، والمجتمع الدولي في هذا المنعطف الهام مواصلة العمل الحثيث معا بغية إعادة بناء أفغانستان المسالمة والمستقرة والمزدهرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا الدائم.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالسفير ستيفان دي ميستورا لمناسبة ظهوره الأول في مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. وأود كذلك أن أشكره على إحاطته الإعلامية وعلى نظرته

الشاملة تجاه الحالة في البلد. وتتطلع إيطاليا إلى العمل معه وتتمنى له النجاح في مهمته الصعبة.

واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أخلص التعازي بمقتل موظف من الجنسية الأفغانية تابع للأمم المتحدة في كابول أمس. وأود أن أعرب كذلك عن تقديري لممثل أفغانستان الدائم، السفير تانين، على ملاحظاته الهامة.

أود أن أشدد على أن إيطاليا تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف مجرد بضع ملاحظات بناء على تجربتنا الوطنية والتزامنا المدني والعسكري الكبير بأفغانستان.

إن مؤتمر كابول الذي ستشارك الأمم المتحدة في ترؤسه سيُفتتح في أقل من ثلاثة أسابيع. لن يكون حدثا للتبرعات؛ وإنما سيكون فرصة أمام حكومة أفغانستان لتجديد التزامها بشعبها. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يتابع الرئيس كرزاي الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر لندن، وهي تتمثل في تحمّل مسؤولية أكبر في مجالات الأمن والحكم والتنمية.

وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل تشجيع السلطات الأفغانية على بذل مزيد من الجهود لتسريع عملية الانتقال، التي ستتقرر ركائزها الأساسية رسميا في مؤتمر كابول. ومثلما شدد عليه سابقا الممثل الخاص دي ميستورا، من المتوقع أيضا أن يلتزم المانحون باتساق وتنسيق المساعدات، وكفالة أن تصل السلطات الأفغانية إلى أعلى درجات المُلكية. وتتشاطر إيطاليا ذلك الهدف تماما، وهي تقوم فعلا بإرسال معظم الأموال عن طريق الميزانية الأفغانية.

ونتشاطر الرأي بأن الوجود العسكري في أفغانستان لا يزال ضروريا لضمان إطار أمني مستقر. وتوطيد التعاون الدولي وتعزيز برامج التدريب والرصد لقوات الأمن الوطنية وقوات الشرطة الأفغانية هما عماد ذلك الجهد.

إن إجمالي عدد المدربين الإيطاليين في إطار بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التدريبية ينبغي أن يصل إلى قرابة ٦٠٠ مدرب بحلول نهاية هذا العام. وفي ذلك الصدد، هناك حوالي ٤٠٠ ممن يقومون بالتدريب والرصد انتشروا فعلا في الميدان، ولا سيما في مقاطعة هيرات. وسيصل الرقم إلى ٥٢٠ تقريبا بحلول نهاية هذا الصيف. ونعكف حاليا على التخطيط لنشر فريق للدعم يتألف من ٤٠ اختصاصيا سيقومون بتدريب طيارين أفغان على قيادة طائرات الهليكوبتر في قاعدة شينداند الجوية. ونخطط كذلك لنشر فريق من ٣٠ شخصا لتدريب شرطة الحدود الأفغانية. بالإضافة إلى ذلك، إن مركز التدريب الاختصاصي في غاريا دي فينانزا – الشرطة المالية الإيطالية – أهّى للتو دورة تدريبية دامت ثلاثة أسابيع لعشرين ضابطا من الجمارك الأفغانية وشرطة الحدود. وترمي المبادرة إلى تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على مراقبة الحدود.

ومع ذلك، إن الوجود العسكري لا يمكن أن يظل بلا نهاية، ويتعين أن يصاحبه، ومن ثم أن يحل محله، تعاون مدني متزايد. أفغانستان ليست مجرد تحدٍ أمني؛ بإمكانها أن تكون أيضا فرصة اقتصادية. فعلى سبيل المثال، إن الجزء الغربي من البلد، بما في ذلك هيرات، نموذج لأفضل الممارسات، إذ بات التعاون الإيجابي في قطاعي المرمر والصناعة الزراعية مثالا لتنمية القطاع الخاص. وبإمكان تعزيز الاستثمار والتجارة في أفغانستان أن يكسر، بلا شك، الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن.

إن ذلك النهج يجب أن يترافق مع الجهود المبذولة لتعزيز الحكم على كلا الصعيدين الوطني والمحلي، ولدعم الاستراتيجيات المناهضة للفساد وبرامج بناء القدرة في القطاع العام. ويكمن مفتاح النجاح في أفغانستان في بناء مؤسسات قوية وموثوقة، وفي تعزيز الثقة بين المؤسسات والشعب. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر الدعم الذي

تقدمه الحكومة الإيطالية إلى المركز الوطني المستقل للتدريب القضائي. فبفضل هذه المبادرة وغيرها من المبادرات المماثلة، تم حتى الآن تدريب ما يزيد على ٢ ٥٠٠ من القضاة والمدعين العامين والمسؤولين الأفغان. وثمة مبادرة إيطالية أخرى – دورة تدريبية لدبلوماسيين أفغان – يجري الإعداد لها بالفعل.

وينبغي لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات أن تضطلع أيضا بدور هام في عملية الانتقال. لذلك ندعم توسيع نطاق تدخل الأفرقة وإعطاءها المزيد من التركيز المدني. وفي الوقت ذاته، يجب أن تؤدي السلطات الأفغانية دورا أكثر شمولا واستقلالية في إدارة الأمن، والحكم، والتنمية.

وإيطاليا أكثر اقتناعا الآن من أي وقت مضى بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ينبغي أن تظل ممسكة بزمام القطاع المدني، وتكفل اتساق المساعدات الدولية. لذلك، نرحب بالتزام الأمين العام، حسبما ورد في آخر تقرير له (S/2010/318)، بوجود مستمر لأمد طويل في أفغانستان.

ونرحب أيضا بمواصلة بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم للعملية الانتخابية، ونقدر جهود الممثل الخاص دي ميستورا التي أفضت إلى تجدد توافق الآراء عقب الانتخابات الرئاسية التي شابها التوتر في العام الماضي. ونشيد كذلك بالنهج الهام الذي انتهجه مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز القدرة القضائية والانتخابية من أجل الغد. وبالنسبة إلى عمله ومضمونه وأهدافه المتوقعة، يبدو أنه يهيئ الظروف الصحيحة لإصلاح النظام الانتخابي لأمد بعيد. ونأمل أن تراعى الدروس المستخلصة من انتخابات عام ٢٠٠٩ بغية تحسين العملية الانتخابية إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية التي ستجري في الخريف المقبل، وبناء نظام انتخابي ديمقراطي بحق.

وترحب إيطاليا بمجلس السلام الذي انعقد في بداية هذا الشهر وركز على الاستراتيجية الجديدة لإعادة إدماج المتمردين. إن إيطاليا تحبذ تلك العملية، شرط أن تكون متوازنة على النحو الوافي بقيادة أفغانية، وشاملة، ويوافق عليها المجتمع الدولي. وإيطاليا على استعداد للإسهام في الأجهزة المالية التي ستُنشأ في هذا السياق، شريطة أن تسمح بإجراء رقابة كاملة على استعمال الموارد.

أخيرا، بالنسبة إلى التعاون الإقليمي، الذي يظل جزءا لا غنى عنه من الاستراتيجية العامة لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان، تدعم إيطاليا بقوة المبادرات القائمة على قاعدة توافق الآراء والمفتوحة أمام مشاركة جميع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. لذلك، نتطلع إلى تطوير مبادرة كابول المتعلقة بطريق الحرير التي أطلقها مؤخرا الممثل الخاص دي ميستورا.

إن أهمية وجود نهج إقليمي هي موضع اعتراف على نطاق واسع، لا سيما في مكافحة التجارة غير المشروعة، مثلما تم تأكيده مجددا في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية الذي انعقد في تريستي خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وكذلك في لندن خلال كانون الثاني/يناير الماضي. والبرامج الإقليمية، من قبيل البرنامج الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة تمشيا مع مبادرة ميثاق باريس واستراتيجية راينبو، تدعم بالتأكيد الدول الأعضاء المشاركة في مواجهتها لخطر الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، مثل غسل الأموال، وتهريب السلائف الكيميائية، والجريمة المنظمة. ويجب أن يستمر عملنا ولربما بازدياد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الدائم.

السيد ويتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أشكر الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا على

إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وبصورة أعم، على قيادته القوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهي القيادة التي أظهرها منذ أن تولى منصبه. وأود كذلك أن أعرب له عن التعازي بوفاة موظف تابع له، سقط على ما يبدو ضحية هجوم إرهابي صباح هذا اليوم.

إن ألمانيا تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

يتمتع بلدي بعلاقة وثيقة مع أفغانستان وشعبها. ونحن مساهمون رئيسيون في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فضلا عن المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفغانستان. وأود أن أبرز ثلاث مسائل رئيسية بالنسبة إلى أي تنمية أخرى في أفغانستان، هي مؤتمر كابول، ومجلس السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة.

إن مؤتمر كابول المقبل سيكون خطوة هامة تتعلق بمراجعة التنفيذ والاتفاق على خطوات محددة أخرى للتنفيذ، ولا سيما في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسينصب اهتمام هذا المؤتمر على تحسين الخدمات الأساسية وتحسين الحكم. وفي الوقت نفسه، سيتوقف مستقبل أفغانستان إلى حد كبير على استقرار الحالة الإقليمية وعلى عملية إصلاح محلية حقيقية. أما العلاقة بين أفغانستان وباكستان، فلا تزال عاملا رئيسيا في الاستقرار الإقليمي. لذلك، نرحب بالتعاون الإقليمي الذي سيكون أيضا الموضوع الرئيسي في كابول. ونعتقد أنه ينبغي التشديد على الملكية الأفغانية وعلى مفهوم نقل المسؤولية بوصفهما مبدأين إرشاديين. ونرحب، للمرة الأولى، بالمؤتمر الأفغاني الدولي الذي سيعقد في البلد ذاته.

تعتقد ألمانيا أن إعادة الإدماج والمصالحة يشكلان حجري الزاوية لأي حل سياسي يرمي إلى زيادة التطور الإيجابي في أفغانستان. وقد كان تشكيل مجلس السلام أول خطوة هامة. وينبغي لنا جميعا أن نركز جهودنا على التنفيذ المناسب الذي من المحتمل أن يظل تحديا. ويجب أن تتولى أفغانستان قيادة تلك العملية. ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي دورا داعما فقط. وألمانيا مستعدة للعمل على نحو بناء صوب هذا الهدف.

إن عملية إعادة التعمير في أفغانستان تضم أكثر من عنصر. لقد سعى بلدي طيلة العملية إلى اتباع نهج شامل، عسكري ومدني. لذلك نرحب بالاستراتيجية الجديدة التي تتبعها القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تركز على مكافحة عمليات التمرد ضد السكان المدنيين، وزيادة تمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وتحسين الحكم والتنمية.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن بلدي، تحت مظلة الأمم المتحدة، سيواصل المساهمة بشكل كبير في جهود المجتمع الدولي في أفغانستان. وسوف نضاعف مساعدتنا المدنية لتصل إلى نحو ٤٣٠ مليون يورو في العام، وسوف ندعم الصندوق الاستئماني لإعادة الإدماج. وسنعزز أيضا جهودنا التدريبية لقوات الأمن الأفغانية بتدريب ١ ٤٠٠ جندي. وبالنظر إلى الحالة الأمنية المتوترة، سنواصل التركيز على تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وعلى العمليات المشتركة. وتعزيزا لقوة الشرطة الأفغانية، نقوم حاليا بإرسال ٢٦٠ مدربا للشرطة.

لقد اقترن تعيين القيادة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، باعتماد زيادة في الميزانية ومنح تفويض خاص لسلطة التوظيف في البعثة، وقد تم وضع معايير هامة وتمهيد الطريق أمام إعادة تنشيط طاقة البعثة في الميدان. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تظل توقعاتنا منطقية وأن تركز على الأولويات الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد بيدرو سيرانو، بوصفه الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب؛ والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالإحاطة الإعلامية الأولى في مجلس الأمن للممثل الخاص ستيفان دي ميستورا وأرحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2010/318). وأود أن أشكر أيضا السفير تانين، على بيانه الهام، والسفير أباكان، على عرضه للرحلة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى أفغانستان.

خلال الشهر الماضي، كما ذكر السيد دي ميستورا، واصل الاتحاد الأوروبي تعاونه الممتاز مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وقد تولى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد أوساكاس مسؤولياته، ويعمل بصورة وثيقة مع الممثل الخاص. ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود الحكومة الأفغانية منذ المناقشة الأخيرة لنا، في ١٨ آذار/مارس، للمضي قدما بالبرنامج المتفق عليه في مؤتمر لندن، لا سيما أنه تمت متابعة تلك الجهود إزاء خلفية ساد فيها تدهور الحالة الأمنية التي أثرت بشكل خاص بالسكان المدنيين.

ويقر الاتحاد الأوروبي بأن مجلس السلام الذي انعقد في كابول كان ناجحا، ويلاحظ بشكل خاص أن المشاركة كانت كبيرة وضمت طائفة واسعة من أبناء المجتمع الأفغاني، وبلغت نسبة المندوبين من النساء ٢٠ في المائة. وحيث أن الخطوات نحو المصالحة وإعادة الإدماج تسير في مسارها، يود الاتحاد الأوروبي التشديد على أنه ينبغي لهذه العمليات أن تظل أفغانية القيادة، ومرتكزة على نبذ أي شكل من أشكال العنف، وفقا للدستور والتزامات أفغانستان الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان. وما برح تعزيز التعاون الإقليمي جوهريا. وفي هذا السياق نرحب بالمشاركة الدبلوماسية المتجددة بين أفغانستان وبلدان المنطقة، ونتطلع قدما إلى الدورة المقبلة لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان.

ويقر الاتحاد الأوروبي بأن مؤتمر كابول الذي سيعقد في ٢٠ تموز/يوليه لا ينبغي أن يكون مؤتمرا لعقد التبرعات، بل مناسبة للمجتمع الدولي يقدم فيها الدعم لالتزامات الحكومة المتجددة تجاه شعبها. ونرحب أيضا بمشاركة الأمم المتحدة في رئاسة المؤتمر. ونتطلع قدما إلى عرض برنامج للسلام وإعادة الإدماج والبرامج الوطنية ذات الأولوية المعنية بالأمن والحكم، والمجموعات الإنمائية الثلاث، وقوة المساعدة الأمنية الأفغانية الدولية المشتركة من أجل نقل المسؤولية الأمنية للأمن الأفغاني. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتصميم أفغانستان على وضع أولويات للمؤتمر ويؤيد زيادة حصة المساعدة المقدمة من خلال الحكومة الأفغانية.

بما أن الحكم، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات الأفغانية، كلها أيضا تمثل أساسا للتقدم في مجالات أخرى، بما في ذلك الأمن والتنمية، نعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي لمؤتمر كابول أن يعطي تأييدا سياسيا واضحا لإحراز تقدم في جميع هذه المجالات، بما فيها مكافحة الفساد، بموجب مجموعة الحكم. وبشكل خاص، توجد حاجة للدفع قدما بتنمية قطاع العدالة الرسمي وإصلاح جهاز الشرطة، ويؤيد ذلك الاتحاد الأوروبي من خلال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان ومساهمة الاتحاد الأوروبي في الصندوق الاستئماني لاستتباب القانون والنظام في أفغانستان.

وسيوفر مؤتمر كابول أيضا فرصة لإعطاء صورة أوسع بكثير لمسائل من قبيل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وحرية التعبير والعدالة الانتقالية. ونلاحظ بقلق الأنباء الواردة عن أن مجال المدافعين عن حقوق الإنسان قد أصبح محدودا بصورة متزايدة، وليس مرد ذلك إلى تدهور الحالة الأمنية.

إنني إذ أنتقل إلى الانتخابات الوشيكة في ١٨ أيلول/سبتمبر، أشيد بالعمل الذي تقوم به اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، للتحضير للانتخابات، والبناء على الدروس المستقاة من عام ٢٠٠٩. إن عقد انتخابات موثوقة ونزيهة وشاملة وآمنة يجسد إرادة الشعب الأفغاني ويصب في صالح الحكومة الأفغانية. وفي ضوء ذلك، نلاحظ مع الارتياح أن تسجيل الناخبين قد انتهى من دون وقوع حوادث، وأن عدد النساء من المرشحات، بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ٢٠٠٥، قد زاد بدرجة كبيرة. وسيكون من الحيوي ضمان الأمن الكافي للعملية الانتخابية برمتها، وخاصة بالنسبة للمرشحات من الإناث. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، نود أن نشدد على الحاجة إلى المزيد من الإصلاح الانتخابي الشامل والطويل الأجل.

في رأي الاتحاد الأوروبي، أن بعثة الأمم المتحدة تسير على المسار الصحيح في تنفيذ ولايتها التي تم التركيز عليها مجددا. مع ذلك، نلاحظ أن التوظيف ما برح مسألة تبعث على القلق، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أسباب أمنية. إزاء هذه الخلفية، نشيد بالتزام موظفي البعثة، ونود أن نعرب عن تعازينا لفقدان أحد أعضائها مؤخرا. وكما ورد في خطة عمل الاتحاد الأوروبي من أجل أفغانستان، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للبعثة، في إطار دور الأمم المتحدة في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أكرر، ترحيب الاتحاد الأوروبي، بعزم الحكومة على إبرام عقد جديد مع الشعب الأفغاني، ويقف الاتحاد على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم القوي لهذا المسعى. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بمستقبل آمن وديمقراطي للشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن الدعم الدولي لأفغانستان له تكلفة بطرق عديدة، فقبل بضعة أيام فقدت النرويج أربعة جنود في العمليات العسكرية، وبالأمس شعرنا بالحزن لسماعنا عن فقدان موظف وطني يعمل في الأمم المتحدة. وقد بلغت الخسائر في صفوف القوة الدولية للمساعدة الأمنية في شهر حزيران/يونيه من هذا العام أكثر من مائة جندي.

من المهم أكثر من أي وقت مضى، أن نبقي على تصميمنا لنرى جهودنا حتى النهاية. إن عبارة إضفاء الصبغة الأفغانية ليس تعبيرا ملطفا للخروج ولا تتضمن حلا سريعا، بل تشدد على أهمية عملية يقوم بها الشعب الأفغاني، عملية مسؤولة وشاملة ووطنية حقا في طابعها، وتهدف إلى مستقبل أفضل للشعب الأفغاني. ينبع ذلك التصميم على مساعدة الشعب الأفغاني من الولاية التي أسندها مجلس الأمن ويتمركز بشكل متزايد على تولي الأفغان المسؤولية بأنفسهم وعلى آفاق التوصل إلى تسوية سياسية. إن التزاماتنا الدولية طويلة المدى، ولكنها يجب أن تتسم بالبراغماتية والواقعية بحيث نتفادى الأهداف غير الواقعية والآجال الزمنية الاصطناعية.

نرحب بباكورة الإحاطات الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا، ونشيد بروح الالتزام المهني السليم الذي يبديه في أداء مهامه. كما نرحب بتركيزه في عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على

أولويات ثلاثة زائدا واحدا لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها الجديدة بطريقة مرنة وواقعية تعكس الحقائق السياسية.

ومع ذلك، نود أن نشدد على وجه الخصوص على أهمية استمرار دور الأمم المتحدة في دعم جدول أعمال حقوق الإنسان بتعاون وثيق مع السلطات الأفغانية واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك دور المجتمع المدني في تعزيز الحقوق الأساسية والحريات للأفغان كافة في أفغانستان الغد. ولا تزال الحاجة ماسة إلى المساعدة المدنية الدولية، وكذلك إلى إقامة شراكات بنّاءة بين السلطات الأفغانية والأمم المتحدة.

من المهم أن نصون القيمة المضافة لعمل بعثة الأمم المتحدة وبخاصة لشرعيتها الدولية والتواصل السياسي والوجود الميداني ودور الضامن الدولي لتراهة العملية السياسية التي تقود إلى قدر أكبر من الملكية الأفغانية. من أجل ذلك، من المهم جدا الحد من نسبة الوظائف الشاغرة في البعثة وتأمين سلامة الموظفين. سيكون من المرغوب فيه الاستخدام المرن للموظفين الضروريين ولكن يجب ألا يمس ذلك أبدا قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها الشاملة.

أبرز المجلس الاستشاري للسلام الذي عُقد في كابول قبل أربعة أسابيع مدى الحاجة إلى المصالحة والسلام المستدامين. ونلاحظ بشكل خاص الالتزام بالمطالبة بسلام عادل يكفل حقوق جميع مواطني البلد، بمن فيهم النساء والأطفال. وينتاب القلق كثيرا من النساء في أفغانستان بشأن دورهن وحقوقهم فيما يتعلق بنتائج عملية المصالحة. إن أي عملية مصالحة أفغانية يجب أن تتم بقيادة الأفغان أنفسهم وبما يتماشى مع دستور البلد. لكن الاستدامة لن تُكتب للعملية السياسية إلاّ إذا أدت إلى تسوية سياسية مع المعارضة المسلحة بدون أن تجلب سخط الجماعات التي تدعم الحكومة الأفغانية.

إن التعاطي مع مسائل من قبيل العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في إطار نزاع قائم أمر يمثل تحديا، ولكن الأفغان كافة يطالبون بأن يُشركوا بصورة ذات مغزى وبأن تُحمى حقوقهم في سياق عملية السلام. وتجتاح الشعب الأفغاني رغبة عارمة في العدالة والحكم الرشيد، وإذا لم تُلب تلك الرغبة، سوف تصبح عرضة لمزيد من الاستغلال من قِبل المعارضة المسلحة. إن التسوية المستدامة والعادلة في أفغانستان ينبغي أن تجلب معها فرصا أفضل للمواطنين الأفغان.

من أول الإنجازات العامة للممثل الخاص الجديد للأمين العام حصوله على الضمانات الضرورية بشأن الانتخابات البرلمانية القادمة – وبخاصة لتأمين حصة المقاعد المخصصة للنساء ولكفالة وجود دولي عند الفصل في الشكاوى. نرحب بالعمل الذي قامت به حتى الآن المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية تأهبا للانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك اتخاذ تدابير بغية التقليل من التلاعب. كذلك نرحب بالطابع المستقل للمؤسسات الانتخابية، ونحث تلك المؤسسات على ضمان الشفافية وتفادي التدخلات السياسية. ولكننا أيضا نلاحظ بعض أوجه القصور فيما يتعلق بفحص سجلات المرشحين بطريقة مناسبة.

من المهام الحيوية كفالة سلامة موظفي الانتخابات والمشاركين في الحملات الانتخابية، وكذا توفير العدد الكافي من الموظفين، وخاصة الموظفات، التابعين لمفوضية الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوي الانتخابية على صعيد المقاطعات. إنه أمر بالغ الأهمية أن نستفيد من دروس انتخابات عام ٢٠٠٩. ونحن نناشد السلطات الأفغانية أن تشرع في التخطيط لعملية إصلاح انتخابية شاملة وطويلة الأمد.

ستكون الانتخابات البرلمانية اختبارا هاما للديمقراطية الأفغانية وللعمليات السياسية التي تسير بخطى موازية للملكية

الوطنيـــة والمـــصالحة في أفغانـــستان. إن تقويـــة المؤســـسات الديمقراطيـة الـشرعية سيـسهل الحـوار الـداخلي في أفغانـستان ويخفف من خطر وقوع انقسام سياسي جديد.

سيكون مـؤتمر كـابول المزمـع عقـده في تمـوز/يوليـه الأول من نوعه داخل البلد. وسيركز على الـشراكة المتجـددة بين الحكومة وشعبها. علينا، عوضا عـن إثـارة توقعـات كـبيرة لمـا قـد ينـتج عـن ذلـك الحـدث، أن نركـز اهتمامنـا علـى الإنجازات الواقعية وعلى الحاجة إلى تعزيز مرحلة التنفيذ. إن مـؤتمر كـابول خطـوة هامـة في عمليـة طويلـة عقـدت فيهـا السلطات الأفغانية العزم على تحديد أولوياتها بنفسها وتنفيذ برامج وطنية محسوسة بـدعم مـن المجتمـع الـدولي بقيـادة الأمـم المتحـدة. وتتطلـع النـرويج إلى الإسـهام في تلـك العمليـة مـن موقـع الـشريك الـذي يمكـن الاعتمـاد عليـه في الـسعي إلى الانتقال نحو تولي الأفغان المسؤولية بأنفسهم.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن للممثل الدائم لأستراليا.

الـسيد كـوينلان (أسـتراليا) (تكلـم بالإنكليزيـة): ترحـب أستراليا بوجـود الممثـل الخـاص للأمـين العـام، الـسيد دي ميـستورا، بيننـا وبالإحاطـة الإعلاميـة الـتي قـدمها صـباح اليوم. كما أننا نقدر التقرير ربع السنوي الأخير للأمين العام بـشأن أفغانـستان (S/2010/318)، وكـذلك مـشاركة سـفير أفغانـستان، الـسيد تـانين، والإحاطـات الإعلاميـة الـتي قُـدِّمت اليـوم بـشأن زيـارة بعثـة مجلـس الأمـن لأفغانـستان. ومـشاركة المجلس بصورة مباشرة على الأرض أمر يدعو إلى الاطمئنان.

يـبرز تقريـر الأمـين العـام، كمـا تـبرز الإحاطـات الإعلامية التي قُدمت اليوم، بعض العوامل الهامة والبديهية، وهـي: الحاجـة إلى رؤيـة سياسـية ذكيـة وقويـة لمـستقبل أفغانـستان وإلى عمليـة سياسـية ذات مـصداقية لتحقيـق تلـك الرؤيـة؛ والانتبـاه إلى أهميـة الأمـن في تحقيـق تقـدم في مجـالات الحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان، مـع التـسليم بـأن الجهـود العسكرية وحدها لن تجد تسوية للنزاع في أفغانستان؛ الحاجة الماســة إلى أن تــصبح الحكومــة الأفغانيــة شــريكا فعــالا وذا مـصداقية بوسـعه تقـديم الخـدمات ومكافحـة الفـساد؛ والحاجة الظاهرة للعيان إلى إعطاء الأولوية لتنمية القدرات الأفغانية بحيث يتم الانتقال إلى الملكية الأفغانية.

تـؤمن أسـتراليا بـأن الاسـتراتيجية الأساسـية للقـوة الدولية للمساعدة الأمنية – الاستراتيجية التي تشدد على حماية الـسكان والإسـراع بإدمـاج الأنـشطة المدنيـة في نهـج مـدني – عسكري حقيقي وبناء القدرات الأفغانية – توفر قاعدة سليمة للتـصدي للأولويـات. إننـا نتطلـع إلى التعـاون مـع الجنـرال بيترايوس في عملية تنفيذ تلك الاستراتيجية. وبطبيعة الحال، فإننـا أيـضا نتطلـع إلى نتـائج مـؤتمر كـابول في تمـوز/يوليـه الـتي ستكون محورية في تحديد رؤية أفغانستان نفسها لمستقبلها.

تظـل أسـتراليا ملتزمـة تمامـا بـأداء دورهـا في الجهـود الدولية في أفغانستان. لقـد رحبنـا مؤخرا بقـرار القـوة الدوليـة للمساعدة الأمنية بوضع ترتيبـات جديـدة متعـددة الجنسيات، كمـا حـدث في مقاطعـة أورزغـان لاسـتبدال الـدور القيـادي لهولندا في تلك المقاطعة ابتداء مـن ١ آب/أغسطس. إن أكثر القـوات الأسـترالية تـرابط في تلـك المقاطعـة، وسنواصـل أداء دور رئيسي في هذه التدابير، حيث سنوفر موظفا مـدنيا كـبيرا لقيادة فريق إعادة إعمار المقاطعة، وكـذلك الأعـضاء المـدنيين الرئيـسيين في ذلـك الفريـق، مثـل الدبلوماسـيين والمـوظفين المعنيين بالتنمية والعمل الشرطي.

إن تلـك التعزيـزات المدنيـة سـتستفيد مـن مـساهمتنا العـسكرية البـالغ عـددها الكلـي ٥٥٠ ١ فـردا مـن قـوات الـدفاع الأسـترالية. وسـيظل هـذا المجهـود مركّـزا علـى رصـد وتدريب الكتيبة الرابعة للجيش الوطني لأفغانستان في مقاطعة أورزغـان بحيـث تـتمكن مـن القيـام بعمليـات أمنيـة مـستقلة

وتوفير الأمن للشعب الأفغاني. كما أن جنودنا يشاركون في توفير الحماية للجهود المدنية وفي دعم العمليات على نطاق أوسع في منطقة القيادة الجنوبية.

أود أن أشيد بهولندا وأن أشكرها على إنجازاتها في مقاطعة أورزغان. إن أستراليا تتطلع إلى العمل مع الولايات المتحدة التي ستقود العمليات في المقاطعة في المستقبل، وكذلك مع بقية أعضاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية. كما نتطلع إلى التعاون المتواصل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتوسيع رقعة الجهود المدنية إلى كل بقاع أفغانستان. كذلك نؤيد بشدة تركيز بعثة الأمم المتحدة على أولويات ثلاثة زائدا واحدا، وأعني بها دعم الانتخابات، والمصالحة، وإعادة الإدماج والتعاون الإقليمي واتساق المعونة.

نرحب بالعمل الجاري حاليا للإعداد للانتخابات البرلمانية الأفغانية في أيلول/سبتمبر. كما نلاحظ أن تلك العملية يقودها ويملكها الأفغان أنفسهم. وبطبيعة الحال، فإن الأمم المتحدة تحتفظ بدور هام وضروري للغاية في تنسيق الدعم الدولي للعملية الانتخابية.

كما ذكر السفير تانين اليوم، من المهم أن تتعلم الحكومة الأفغانية دروس انتخابات ٢٠٠٩. لقد تحقق تقدم مشجع حتى الآن، ولكن بالطبع يبقى هناك دائما الكثير الذي ينتظر الإنجاز. وتحتاج الحكومة إلى المضي قدما بالإصلاحات الانتخابية الرئيسية، مع التركيز على تعزيز تدابير مكافحة التزوير وتعزيز قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. ومن البديهي، أن تلك الإصلاحات ستكون أساسية في بناء أساس ديمقراطي قوي تقوم عليه الحكومة المنتخبة.

إننا ندعم بقوة عملية المصالحة وإعادة الإدماج بقيادة أفغانية. ونحن نؤمن أن العمل في ذلك المجال، على المستويين الشعبي والسياسي، يشكل عنصرا أساسيا في إنهاء الصراع، وسوف نقدم تبرعا قدره ٢٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج. ونحن نرحب ترحيبا حارا بمشروع خطة الحكومة الأفغانية للسلام وإعادة الإدماج، ونعتقد أنها من الواضح تشكل خطوة هامة نحو ملكية أفغانستان لعملية إعادة الإدماج.

وكما أكد اليوم الممثل الخاص للأمين العام وآخرون، فإن التعاون الإقليمي بمشاركة جميع جيران أفغانستان القريبين منها يمثل أمرا حيويا لكفالة الاستقرار في أفغانستان والاستقرار الإقليمي، بما في ذلك مكافحة المسائل العابرة للحدود الوطنية، مثل تجارة المخدرات والتنقل غير القانوني للأشخاص. إن جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتشجيع بلدان المنطقة على التعاون لوقف تلك الأنشطة، ودعم أفغانستان في جهودها لتحقيق الأمن والاستقرار تلقى منا كل ترحيب.

إننا نشاطر الأمين العام تقييمه بأن هذا العام هو عام بالغ الأهمية بالنسبة لأفغانستان. وقد وقعت نكسات وسيكون هناك المزيد منها، ولكننا نشهد أيضا إحراز تقدم حقيقي. ففي عام ٢٠٠٢، لم يحصل سوى ٩ في المائة من الأفغان على الرعاية الصحية، أما حاليا، يشكل من يحصلون عليها نسبة ٦٥ في المائة. وتشغل المرأة الأفغانية ما يقارب الربع من مقاعد الجمعية الوطنية، ولا بد لي من الإشارة إلى أن هذا المعدل يفوق المعدل في كل أنحاء العالم الذي يصل متوسطه إلى ١٨ في المائة بعد التجميع. ويشكل ذلك نقيضا صارخا للظروف التي سادت في ظل حكم طالبان القمعي. ومنذ عام ٢٠٠٢، تضاعف تقريبا عدد المدرسين، وبطبيعة الحال، زاد الحصول على التعليم بشكل مثير. ويتعين علينا أن نواصل ونعزز هذا التقدم، ولكن يوجد هناك تقدم.

وفي الختام، من المهم بشكل جلي أن تواصل الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون، بما في ذلك أستراليا،

الالتزام والتركيز بعزم وتصميم، إذا ما استخدمت عبارة السفير تانين، على المهام الماثلة أمامنا: محاربة التمرد، ومكافحة الفساد، وتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. إننا نقدر على الدوام موقف بلدكم من قضية أفغانستان، وبطبيعة الحال، نقدر التقرير ربع السنوي للأمين العام الذي يبدو أنه أصبح أمرا تقليديا.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لتركيا، السفير أباكان، الذي قاد بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان والسيد ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على الملاحظات الواضحة والمنصفة التي قدماها في وقت مبكر اليوم. وأود أن أرحب بالسيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، الذي يحمل معه، بالتأكيد، الكثير من الخبرة، ويحمل للكثيرين منا أملا أكبر في عمل الأمم المتحدة في أفغانستان.

إننا في العقد الرابع من الصراع والمأساة في أفغانستان، وأعتقد أن على المجتمع الدولي أن يسترجع ما يطرأ هناك وأن يستعرض ما يجب عمله ليقودنا ذلك إلى فهم أعمق ونحو غد أفضل لأفغانستان. وغني عن القول إن باكستان لها مصلحة حيوية في البلد الجار وأن التطورات الجارية هناك بمجملها قد أثرت على باكستان بالقدر نفسه وفي كل الاتجاهات.

ويقدم التقرير الأخير (S/2010/318) معلومات مفيدة عن عملية إعادة الإدماج والمصالحة في أفغانستان. إنه يبرز تعقيدات الحالة الأمنية ويحدد تحديات التنمية والحوكمة، بالإضافة إلى التحضير الجاري للانتخابات المقبلة. ولست بحاجة إلى التأكيد على أن شعب أفغانستان يتطلع بتوق كبير إلى رؤية قدر كبير من التغيير الذي ستظهر معالمه بشكل أوضح خلال الأشهر القليلة القادمة.

إننا نؤمن بأن أي حكومة مستقرة ومدعومة من المجتمع الدولي ومن شعبها في أفغانستان تصب في المصلحة الحيوية لمستقبل السلام في المنطقة. ونعتقد أن المجلس الاستشاري للسلام الذي حضره ١ ٦٠٠ شخص، ولم يحظ بالكثير من الذكر هنا اليوم، جدير بأن يقر المجتمع الدولي وينوه بأهمية مداولاته واستنتاجاته، وتوصياته واقتراحاته. إننا ندعم الحوار الداخلي فيما بين الأفغان بقيادة أفغانية وبوصفه الرمز الأهم لملكية أفغانستان لمجمل العملية التي نحن بصدد مناقشتها حول هذه الطاولة اليوم. والبيان الصادر عن جيرغا السلام بشأن صياغة استراتيجية وطنية للسلام المستدام يعتبر وثيقة بالغة الأهمية وتستحق التشجيع في هذه القاعات.

وأقل ما يقال، إن الانتخابات البرلمانية المقبلة، على ما أعتقد، ستؤدي دورا هاما للغاية فيما سيحدث في أفغانستان. واعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لها دور حاسم وأساسي تؤديه في هذه المرحلة في بناء المصداقية التي ستجعلها مقبولة لنا جميعا، وهو ما يمثل في هذه المرحلة أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للعديدين في كل أرجاء العالم.

إننا نعلم أن التحديات الأفغانية ظلت تتمثل في انعدام الأمن الذي يحركه التمرد وبعض أعمال الاستغلال من جانب تجار المخدرات والمجرمين، الذين يتواجدون بكثرة في أنحاء العالم، ولكنهم ربما يكونون أبرز قليلا هناك. وتقرير الأمين العام لا يشير إلى حدوث تحسن يذكر في هذا المجال، وذلك أمر يدعو إلى الأسف. غير أن قولية خيبات أملنا أصبحت مؤسفة أيضا. وعلينا أن نكون أكثر تفهما. ويجب أن نحاول الفهم من منظور ما سينجح.

وهنا، أريد أن أنحرف عن الموضوع، بعد إذنكم الكريم، سيدي الرئيس. إن الحالة تشبه إلى حد كبير إطار العجلة المنفجر أو عجلة الدراجة الهوائية، ويبدو أننا منشغلون لا بنفخ الهواء الجديد في العجلة، بل بإصلاح مضخة الهواء التي ستنفخ الهواء الجديد. وهذا دائما يصبح أمرا أكثر كلفة إلى حد كبير وأقل تركيزا وتأثيرا. ومما يؤسف له كثيرا أن هذا ما يجري فعلا. ويجب أن نتجنب الرضا عن النفس فيما يتعلق بما يمكن أن نحقق وما حققنا فعلا. إنني أشعر بأن أي نظرة متبصرة في الميدان ستثبت بأننا قد أفرطنا قليلا في الرضا عن النفس.

وفي تقريره السابق، لاحظ الأمين العام أننا يجب أن نعقد العزم على تنفيذ

> ”الإصلاح السياسي الذي يعالج الأسباب الجذرية للتمرد، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تحسين الحكم وعملية سياسية يقودها الشعب الأفغاني لإعادة إحلال السلام“. (*S/2009/674*، الفقرة ٢٥)

إنني أعتقد أنه ما زال علينا أن نبدأ بالقيام بشيء ملموس في هذا الاتجاه.

ويشدد التقرير الحالي على أنه

> ”يستلزم تطوير القطاع الأمني في أفغانستان استحداث إطار سياسي شامل يشمل تقييم الأخطار على الصعيد الوطني، الذي هو في حد ذاته أساس السياسة الأمنية الوطنية لأفغانستان والاستراتيجية المقترنة لها“. (*S/2010/318*، الفقرة ١٥)

وفي هذه المرحلة بالتحديد، أود أن أقول إن الإجابة العادية على هذا النوع من الأمثلة لها جانبان. أولا ينبغي أن نبني قدرة الجيش الوطني الأفغاني ومؤسسات الشرطة؛ ثانيا، ينبغي أن نجري الحوار مع المتمردين – وهم طالبان. وأعتقد أنه فيما يتعلق بالجانب الأخير، إذا كان لأحد أن يحاور طالبان، فإنني أود أن أشدد لهذه الهيئة أن الأشخاص الذين نبحث عنهم يجب أن تكون أسماؤهم مدرجة في قائمة يقدمها الرئيس كرزاي، الذي هو أفضل من يعرف مع من ينبغي أن نتحاور من أجل أفغانستان والمجتمع الدولي. أما بخصوص الجيش الوطني الأفغاني، أقول هنا بدون تردد إنه، في مجتمع لا يفهم بسهولة معنى القيادة الاتحادية المركزية كما نفهمها في العديد من أجزاء العالم الأخرى – وأقتبس الآن من السيد بريجينسكي، الذي قال بكل بلاغة ويؤيده في ذلك السيد برينت سكوكروفت – ”علينا أن نفهم أن الولاءات الإقليمية تقوم بدور هام“.

ففي بلدي وفي بلد صديقي سفير الهند، عندما كان يشكل البريطانيون المفارز، كانت لدينا ولاءات إقليمية في أكثر الأحيان. وكان لدينا جيش السيخ، وقوات الحدود، وجيش البلوشستانيين والماراثس؛ ويمكن أن أستمر إلى ما لا نهاية. لقد كان هناك ولاء محدد يرتبط بذلك. وهو ما لم يمنع الإمبراطورية من إلهام الولاء، لكنه أدى واجبه. وأعتقد أنه ينبغي فهم ذلك هنا. وسيمكن فهم ذلك إذا شكلنا من القاعدة الشعبية تلك الولاءات على الصعد المحلية التي يمكن عندئذ أن تنشئ جيشا وطنيا قويا وتوفر الحماية وتكون أكثر نجاحا.

وأود أن أشيد بالتحديد بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي يقودها ببراعة الممثل الخاص للأمين العام ستيفان دي ميستورا. وفيما يتعلق بالقرارات لتوسيع نطاق تواجدها فإنها قرارات صائبة. وقد تكلمنا عن ذلك من قبل؛ ولم يحصل ذلك بعد، لكننا نأمل أن يتحقق. وأكبر الأشياء التي أود أن يقوم بها السيد دي ميستورا، لأنني أعرف أنه بمقدوره أن يفعل ذلك، هو أن يعمل بثقة من الرئيس كرزاي، لأن ظهور نوع من الإجماع في هذه المرحلة أمر هام جدا.

أما بخصوص مؤتمر لندن، فإنني أعتقد أن تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية سيكون أمرا هاما جدا. لكن مرة أخرى، وكما ذكرت سابقا، يتعين علينا كفالة أن يصل التمويل إلى جميع المستويات ويطال وينتشر في تلك المستويات التي يمكن أن تنتفع منه وتجد قدرا كبيرا من السلوى والارتياح في اهتمام المجتمع الدولي بأفغانستان. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة أن تستعين بهذه الميزة لمواصلة تنظيم الأنشطة التي تركز على إحراز النتائج، وبالتحديد في مجالات الأمن والتنمية وإعادة البناء.

وأود أن أقول إن باكستان جد ملتزمة بتعزيز علاقاتنا الثنائية مع أفغانستان. وكنا قد أصدرنا إعلانين هامين للغاية، ومرة أخرى لم يتم الحديث عنهما كثيرا هنا لكنهما وثيقتان تستحقان القراءة واستخلاص الدروس منهما. وهما الإعلان المشترك لعام ٢٠٠٩ بشأن اتجاهات التعاون الثنائي في المستقبل، الذي وقعه الرئيسان، والإعلان المشترك لعام ٢٠١٠ بشأن الخطوات التالية في التعاون الأفغاني – الباكستاني الشامل. وأعتقد أننا سنشهد المزيد من التطورات فيما يتعلق بهاتين الوثيقتين في الأسابيع والأشهر القادمة.

لقد سجلت تجارتنا الثنائية نموا مطردا، وضاعفت باكستان جهودها من أجل التعليم في أفغانستان، بالرغم من حالتنا في حد ذاتها. ونشارك أيضا في التعاون الأمني والاستخباري مع أفغانستان، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية، التي تضم الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. ونشترك أيضا في العملية الثلاثية مع الحكومتين الأفغانية والتركية.

ونحن ملتزمون بالعودة الطوعية والتدريجية والآمنة والمشرّفة لحوالي ٣ ملايين لاجئ أفغاني ما زالوا في باكستان. وثمّة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الدؤوبة والمستدامة بغية إيجاد العوامل الضرورية الجاذبة في أفغانستان. ونود أن نشدد على الحاجة إلى تعزيز برامج إعادة إدماج اللاجئين في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان. ونتوقع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يساعدا في هذا المسعى وأن يتفهماه من هذا المنظور بالتحديد.

وفي نهاية عقد من الانخراط مع أفغانستان، أكرر الدعوة إلى إجراء تقييم ذاتي شامل وتقدير حقيقي للإنجازات وجوانب الفشل. وأفغانستان بحاجة إلى مشاركة مستدامة من قبل المجتمع الدولي، لكن بدون التدخل في شؤونها الداخلية. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن أهداف السلام والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل في أفغانستان لا يمكن تحقيقها إلاّ باحترام سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ونحن ممتنون لآخر تقرير من الأمين العام (S/2010/318) ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثله الخاص، ستيفان دي ميستورا. ونشكر أيضا السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

وإذ نمضي قدما، فإن النهج الدولي تجاه أفغانستان، بما في ذلك مؤتمر لندن، قد ركّز على مجالات الأمن وإعادة الإدماج والتنمية والحوكمة، والتعاون الإقليمي والدولي. وندعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لإعادة إدماج الأفراد الذين يرغبون في نبذ العنف، وليس لهم صلات بالجماعات الإرهابية، وعلى استعداد للالتزام بقيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، على النحو المجسد في الدستور الأفغاني. ويجب أن تكون العملية شاملة وشفافة. وسيكون

مؤتمر كابول القادم والانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر منعطفين هامين في توطيد التقدم المحرز حتى الآن.

واستكمالا للجهد العسكري، فإنه يتعين على الاستراتيجية المستدامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان أن تركز على مسألتي التنمية والحوكمة. وفي هذا السياق، سيكون تركيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على أولوياتها، خاصة دعم الانتخابات، والتعاون الإقليمي واتساق المعونة مفيدا في تحقيق قدر أكبر من التآزر وتنسيق الجهود مع الحكومة الأفغانية.

إن نجاح مساعينا لن يستمر إلاّ إذا أوكلت ملكيتها إلى الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، فإن الحاجة إلى إحراز تحسن ملموس ومستدام في الحالة الأمنية مرتبطا ارتباطا وثيقا بذلك النجاح. وهذا أيضا أمر حاسم بشكل قاطع بالنسبة لتوسيع نطاق أثر إجراءات الحكومة الأفغانية وإيجاد بيئة مؤاتية للسلام والاستقرار الدائمين في البلاد.

ومثلما جاء في مناقشتنا اليوم، فإن تدهورا شاملا في البيئة الأمنية الأفغانية يؤكد التحديات الكبيرة التي تواجه أفغانستان. ويلاحظ تقرير الأمين العام أنه كانت هناك زيادة بنسبة ٩٤ في المائة في الحوادث التي تشمل الأجهزة المتفجرة الارتجالية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٠، وزيادة بنسبة ٤٥ في المائة في قتل المدنيين على أيدي المتمردين، وزيادة في الهجمات الانتحارية المعقدة.

وعلى الرغم من تعزيز تواجد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فإن التدهور المستمر في الحالة الأمنية تذكير صارخ بأن التحدي الناتج عن تجدد تمرد طالبان والقاعدة حقيقي ويهددنا جميعا. ولا توجد دلائل حتى الآن على نضوب المعين الذي يديم هذا الإرهاب. وقد استُهدف المدنيون والعاملون في المجال الإنساني والموظفون الدوليون وموظفو الأمم المتحدة والدبلوماسيون، بما في ذلك بعثتنا في كابول، مرارا في هجمات إرهابية. وأضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا في وفاة موظف الأمم المتحدة الذي قُتل أمس.

وثمة إدراك على نطاق واسع لكون تزايد الأعمال الإرهابية في أفغانستان يرجع إلى الدعم والملاذات المتاحة وراء حدودها. وسيظل أمن أفغانستان واستقرارها هدفا بعيد المنال ما لم نكن قادرين على عزل واستئصال شأفة مؤسسة الإرهاب، بما في ذلك عناصر القاعدة وطالبان والعسكر الطيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تعمل انطلاقا من داخل حدود أفغانستان ومن خارجها.

ونؤيد تماما الجهود الرامية إلى زيادة قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني. وينبغي تزويدهما بالموارد المناسبة والمعدات القتالية وعناصر التمكين والتدريب قبل النظر في أي خطة لتسليم المسؤوليات الأمنية بالتدريج.

إن أمن أفغانستان وما يحدث هناك يؤثران علينا، بوصفنا بلدا في المنطقة وجارا قريبا وشريكا حضاريا يرتبط بعلاقات عريقة مع الشعب الأفغاني. وما نسعى إليه ونناضل من أجل تحقيقه هو أن نرى أفغانستان مستقرة وهادئة حيث تنبذ عناصر طالبان العنف ضد الحكومة والشعب وتقطع صلاتها بالإرهاب وتؤيد قيم دستور أفغانستان وقوانينها وحيث تكون التنمية هي الأساس المنطقي القوي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يكون هذا الهيكل دائما ومتينا. وسيتعين وضع جيران أفغانستان وشركائها الإقليميين في الصورة من خلال التشاور معهم وكذلك بالالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون البلد وكفالة ازدهاره باعتباره مركزا إقليميا للتجارة والمرور العابر وبالقضاء على الإرهاب العابر للحدود الوطنية.

وبينما نمضي قدما بشأن المسألتين الحساستين المتعلقتين بإعادة الإدماج والمصالحة، يتعين علينا أن نحترس من الاندفاع نحو إيجاد حلول متعجلة. وعلى خلفية الحالة الأمنية المثيرة للقلق حاليا، فإن ثمة حاجة إلى تناول هذه المسائل بحصافة وبالاستفادة من فهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها وبتبصر وحذر.

وفي جهود الهند من أجل تحقيق الاستقرار في أفغانستان، فإن التركيز ينصب على التنمية والعمل الإنساني لمساعدة الشعب الأفغاني بينما يبني دولة مسالمة ومستقرة وديمقراطية، تحتضن الجميع وتتسم بالتعددية. ونحن نسعى إلى مساعدة أفغانستان في حدود إمكاناتنا. ويهدف برنامجنا للمساعدة الذي تبلغ تكلفته ١,٣ بليون دولار إلى بناء الهياكل الأساسية؛ وبناء القدرات في المجالات ذات الأهمية الحاسمة والمتمثلة في الحكومة والصحة والتعليم والزراعة؛ وإيجاد الوظائف. وفي العام الماضي، تلقى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ أفغاني، معظمهم من النساء والأطفال، علاجا طبيا مجانيا في البعثات الطبية الهندية في كابول وجلال آباد وقندهار وهرات ومزار الشريف. وجرى تحويل اقتصاد مقاطعة نمروز التي ما زالت تحمل آثار جراح المعارك بمد طريق زارانجي – ديلارام السريع وجرت إنارة منازل سكان كابول بعد أكثر من عقد، بواسطة خط النقل الكهربائي بول الخمري الممتد من حدود أوزبكستان.

إن المجتمع الدولي بأسره يسهم في مساعدة أفغانستان على الوقوف على قدميها. ونرحب بهذه الجهود وندعمها تماما. وندعم العمل الطيب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة. وإذا كنا نريد إرساء السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، فإن من المهم بشكل حاسم أن يظل المجتمع الدولي متواجدا هناك على الصعيد الأمني، وكذلك في جهود التنمية وبناء القدرات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا للإدلاء بملاحظات ختامية.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، ولكنني أود تطبيق المبدأ الذي تكلمنا عنه اليوم – فالأولوية ينبغي أن تكون لزميلنا ممثل أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

وبعد إذنكم، فإنني سأتكلم بعده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أننا أجرينا مناقشة هامة وبنّاءة للغاية. وقد كنا جميعا في البعثة وعدنا بفهم أفضل للحالة في أفغانستان.

وقد كان هناك تركيز في جميع بياناتنا اليوم على الكيفية التي حاول بها السيد دي ميستورا، في فترة قصيرة هي، ثلاثة أشهر – وبعد عام صعب شهد الانتخابات والمسائل المحيطة المتعلقة بها، جمع أصحاب المصلحة كافة لبدء حوار جديد مع حكومة أفغانستان ولمساعدة عناصر المجتمع الدولي على العمل معا. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لعمله الهام والحيوي من أجل أفغانستان.

وأعتقد أن التعليق الوحيد الذي يمكنني الإدلاء به بعد هذه المناقشة الطويلة هو أن حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني مستمران في شراكتهما مع المجتمع الدولي. وهما يعلمان مدى الأهمية الحيوية للمعونات والمساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي. وهما يدركان جيدا مسؤولياتهما. وكما قلت من قبل، فإننا نود العمل معا في هذه الفترة التي من المهم لنا جميعا فيها أن ننجح في الانتقال إلى حالة جديدة يكون الأفغان في ظلها في المحور للدفاع عن بلدهم وتولي المسؤولية عن الأمن والحوكمة والتنمية في البلد.

وهنا، فإن الأمم المتحدة تضطلع، مثلما فعلت طوال هذه السنوات، بدور هام. ونحن نقدر الأفكار التي أثارها المشاركون اليوم، وسنتعاون مع المجلس ومع ممثلي المجتمع الدولي الذين يعملون من أجل نجاح الانتقال في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة للمرة الثانية.

(تكلم بالإنكليزية)

بادئ ذي بدء، أشكر المجلس على جميع الملاحظات. وقد أحطنا علما بعناية بالنصائح الجيدة والبناءة الكثيرة التي استمعنا إليها.

أريد أن أتناول ثلاث نقاط بإيجاز. النقطة الأولى هي أن الأمن مصدر قلق وأن المشاركين تكرموا بتذكيرنا بما حدث أمس. وفي الواقع، فإن البعض منا ممن كانوا في جلال آباد في الزيارة الميدانية يتذكرون أنه وقع أمس حادث في المطار. وهذه تذكرة واضحة بأن الأمن هو مجال سأسعى أنا شخصيا فيه باستمرار، وبالنيابة عن المجلس، إلى تحقيق المستحيل، بأن نأخذ زمام المبادرة وأن نكون حاضرين وأن نتواجد في كل مكان وأن نظل على قيد الحياة في الوقت نفسه. والجمع بين هذه الأشياء سيكون هو التحدي الذي سنواجهه خلال هذه الفترة الحرجة والحاسمة والتي ستكون هامة لأفغانستان ولنا جميعا.

أود أيضا أن أشكر، بالنيابة عن جميع زملائي، وقطعا بالنيابة عن الأمين العام، المجلس على الثقة التي أولاني إياها وفريقي في أفغانستان. ونحن نحتاج إلى تلك الثقة عندما تشتد الأمور – وهي من المرجح أن تشتد قبل أن تتحسن.

هذا، والشعور الذي يتملكني – وربما يكون ذلك مرده إلى أنني كثير التفاؤل بطبعي وبسبب وظيفتي – هو أن الأفغان سيهتدون إلى طريقة ما. وهذه السنة هي السنة يبينون فيها لنا في أي الاتجاهات سيمضون. ولهذا يصبح موضوع الأمن موضوعا هاما – وسيظل موضوعا هاما – ولكن مثابرتنا تصبح أكثر أهمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.